

تَطَوُّرُ فِكْرِ ابْنِ مَالِكِ الصَّرْفِيِّ

فِي

بَابِ الإِعْلَالِ وَالِإِبْدَالِ

إعداد ودراسة

الدكتور/ أحمد بن محمد بن أحمد القرشي الهاشمي

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية

كلية المعلمين - بالمدينة المنورة

ملخص البحث

ابن مالك الطائي، الجياني، الأندلسي، الشافعي (٦٧٢ هـ)، هو إمام النحو، وحافظ اللغة، ووجه العرب، وهو العالم المجتهد في علوم العربية، وأخص منها النحو والصرف. صرف همته إلى إتقان النحو والصرف واللغة حتى بلغ فيها الغاية، وأربى على المتقدمين. تعددت وتنوعت مصنّفاته اللغوية والنحوية ما بين منظوم ومنثور، ومطول ومختصر، ومنها ما اقتصر على موضوع واحد.

هذا التنوع والتعدد في التصنيف، والاطلاع الدائم على كتب اللغة، والنحو، ودواوين الشعر، نتج منه تطوّر في عرض ابن مالك للمسائل النحوية والصرفية في مصنّفاته. وتطوّر في فكره النحوي والصرفي من مصنف لآخر، تارةً بتهديب آرائه وزيادة فيها، وتارةً أخرى بمخالفتها. وقد تنبّه لهذه الظاهرة فئة من النحويين، ونبهوا على بعض منها في شروحه لمصنّفاته، كـ (الألفية) و (التسهيل).

وقد حاولت في هذه الدراسة وهي بعنوان: (تطوّر فكر ابن مالك الصرفي في باب الإغلال والإبدال) أن أرسد هذا التطوّر في مصنّفاته التي تناولت باب (الإغلال والإبدال)، وهي: (شرح الكافية الشافية، والألفية، والتسهيل، وإيجاز التعريف).

وقد جعلت هذه الدراسة في ستة فصول: تناولت في الفصل الأول حياة ابن مالك بإيجاز، وعرفت بمصنّفاته التي ورد فيها باب (الإغلال والإبدال)، والزمن التقريبي لها. أما الفصول الخمسة من الدراسة، فتعنى بتطوّر فكر ابن مالك الصرفي في مسائل (الإغلال والإبدال) في مصنّفاته الأربعة.

وتتلخص مظاهر التطوّر الصرفي عنده في مظهرين أساسيين: أولهما: التنوع في المسألة الواحدة، وذلك بزيادة شرط أو أكثر، أو زيادة حكم، أو موضع من مواضع الإغلال في مصنف دون الآخر من غير أن يخالف رأيه فيها، وهذا هو الغالب والشائع. وثاني المظهرين: مخالفة رأيه أو اختياره في المسألة، والعدول عنه إلى رأي أو اختيار آخر. وقد قمت بدراسة هذه المظاهر، وتوثيقها، وترجيح ما استقرّ عليه الجمهور من علماء التصريف. والله الموفق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

أحمدُ الله حمداً يليقُ بجلاله وكماله، وأصلِّي وأسلمُ على سيدنا محمد وآله، وبعد:
فلقد عشتُ سنين من عمري — ومازلت — مع ابن مالك الأندلسيِّ، طالباً أدرسُ (الألفيَّة) في المرحلة الجامعيَّة، ثمَّ باحثاً ودارساً ومحقِّقاً شرحاً من شروحيها لابن هانئ الغرناطيِّ الأندلسيِّ (٧٧١هـ) في مرحلة (الدكتوراه)، ثمَّ أستاذاً في المرحلة الجامعيَّة أشرح للطلاب (أوضح المسالك) لابن هشام الأنصاريِّ (٧٦١هـ)، أو (شرح الألفيَّة) لابن عقيل (٧٦٩هـ).

وقد كنت خلال ذلك أعود إلى كُتب ابن مالك مُوازناً ومُقارناً بينها في بعض المسائل التحويليَّة أو الصرفيَّة، مُستعيناً بالشروح التي ألفت على (الألفيَّة) أو (التسهيل)، وتبيِّن لي — بعد دراسة باب (الإعلال والإبدال) في كُتبه — أن ابن مالك قد يكون له رأيٌ أو اختيارٌ في مسألة من مسائل الباب في مصنَّف لم يرتضه في آخر، وقد يُورد شروطاً في إعلال مسألة من المسائل في مصنَّف، ثمَّ يأتي في آخر فيزيد شروطاً أخرى، أو أحكاماً في إعلال المسألة نفسها من غير أن يُخالف رأيه فيها.

وقد فطن إلى هذه الظاهرة لدى ابن مالك بعضُ من اهتمَّ بشرح مصنَّفاتِه، كأبي حيَّان الأندلسيِّ (٧٤٥هـ)، وابن أمِّ قاسم المراديِّ (٧٤٩هـ)، وابن هشام الأنصاريِّ (٧٦١هـ)، وابن عقيل (٧٦٩هـ)، وأبي إسحاق الشاطبيِّ (٧٩٠هـ)، والشيخ خالد الأزهرِّي (٩٠٥هـ)، والحافظ جلال الدين السُّيوطيِّ (٩١١هـ)، والأشمونيِّ (٩٢٨هـ)، ومحمد بن مصطفى الخُضريِّ (١٢٨٧هـ).

وقد أفدت منهم، لكن ما ورد في كُتب القدامى كان بدداً في كُتب شتَّى، وإشاراتٍ عابرةً، ينقصها الاستقصاء والتحليل، لم يجمعها كتاب، ولا صنِّفت في باب، على طريقة القدامى، وقد مكَّنت بتوفيقٍ إلهيٍّ من جمع مسائل في باب (الإعلال والإبدال) ظهر لي فيها أن ابن مالك تطوَّر فكره فيها من مُصنَّف لآخر، فجمعتها في هذا البحث الذي سمَّيته:

(تطوُّر فكرِ ابنِ مالكِ الصرِّفيِّ في بابِ الإعلالِ والإبدال).

وقد جعلت البحث في ستة فصول:

الفصل الأول: تعريف موجزٌ بابن مالك، ومصنَّفاتِه: وفيه مبحثان.

الفصل الثاني: قلب حروف العلة همزةً: وفيه خمسة مباحث.

الفصل الثالث: الإعلال في حروف العلة : وفيه سبعة مباحث .

الفصل الرابع : الإعلال بالنقل : وفيه مبحثان .

الفصل الخامس : الإبدال في الحروف الصحيحة : وفيه مبحثٌ واحدٌ .

الفصل السادس: الإعلال بالحذف : وفيه مبحثٌ واحدٌ .

وقد كان منهجي في دراسة هذه المسائل أنني :

١. تتبعتُ آراء ابن مالك في كلِّ مسألةٍ من مسائل (الإعلال والإبدال) في مصنَّفاتهِ الأربعة : (شرح الكافية الشافية، والألفية، والتسهيل، وإيجاز التعريف) .
 ٢. رتبتُ المسائل التي تطوّر فكرُ ابن مالك فيها من مصنّفٍ لآخر، وفق ترتيب (الألفية) غالباً.
 ٣. عرضتُ آراء ابن مالك في المسألة وفق الترتيب الزمنيّ التقريبيّ لمصنّفاتهِ النحويّة والصرفيّة ، في الغالب .
 ٤. آيدتُ بالتصوّص الرأي الصّحيح والرّاجح الذي عليه الجمهور من علماء التصريف .
 ٥. وثقتُ المسائل الصرفيّة من مصادرها ومظاهرها .
 ٦. ضبطتُ الأمثلة، وشكّلتُ ما يُشكل .
- والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم ، إنّه قريبٌ مجيبٌ ، وما توفيقى إلاّ بالله ، عليه توكلتُ ، وإليه أنيبُ .

الفصل الأول

تعريف موجزٌ بابن مالك ومصنفاته

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : التعريف بابن مالك (١)

هو الإمام، العلامة، حجة العرب : محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين أبو عبد الله، الطائي، الجياني، النحوي، اللغوي، الشافعي. وُلد — رحمه الله — بـ(جَيَّان) من مُدن الأندلس الوُسْطَى، وكان مولده سنة ستمائة (٦٠٠هـ)، أو إحدى وستمائة (٦٠١هـ) (٢).

أخذ العربية وغيرها عن غير واحد، فممن أخذ عنه في الأندلس بـ(جَيَّان) : ثابت بن محمد بن يوسف بن حَيَّان الكُلاعيّ الغرناطيّ (٦٢٨هـ) (٣)، وأبو عليّ الشلّوبين عمر بن محمد الأزديّ الإشبيليّ (٦٤٥هـ) (٤).

وفي (دمشق) سمع من أبي الحسن علي بن محمد السخاويّ (٦٤٣هـ) (٥)، وأبي صادق الحسن بن صَبَّاح القرشيّ المخزوميّ (٦٣٢هـ) (٦)، وأبي الفضل مُكرّم بن محمد المسند القرشيّ، المعروف بابن أبي الصقر (٦٣٥هـ) (٧).

وجالس بـ(حلب) أبا البقاء يعيش بن علي بن يعيش الحلبيّ (٦٤٣هـ) (٨)، وتلميذه : محمد بن محمد بن أبي علي، المشهور بابن عمّرون الحلبيّ (٦٤٩هـ) (٩). صرف ابن مالك همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأرّب على المتقدمين.

وكان إماماً في القراءات وعللها، وأمّا اللّغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيتها، وأمّا النحو والتصريف فكان فيهما مجراً لا يُجارى، وخبراً لا يُبارى.

وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللّغة والنحو، فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بما؟! . وكان نظم الشعر سهلاً عليه رجزه، و طويله، و بسيطه،

هذا مع ما هو عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة التوافل، وحسن السمّت، ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار، والتؤدة (١٠).
تصدّر لإقراء العربية (مجلب)، ثم انتقل إلى (دمشق)، وأقام بها مُدّة يُصنّف ويشتغل، وتصدّر بالثربة العادلّة وبالجامع المعمور، وتخرّج به جماعة كثيرة، فمن روى عنه ابنه بدر الدين (٦٨٦هـ) (١١)، وشيخ الإسلام الإمام التّويّ (٦٧٦هـ) (١٢)، وشمس الدين بن جَعوان (٦٨٢هـ) (١٣)، وقاضي القضاة ابن خَلْكان (٦٨١هـ) (١٤)، وبهاء الدين بن النحاس (٦٩٨هـ) (١٥)، وشرف الدين اليُونينيّ (٧٠١هـ) (١٦)، وشمس الدين البَغليّ (٧٠٩هـ) (١٧)، وبدر الدين بن جماعة (٧٣٣هـ) (١٨)، وخلّق كثيرٌ غيرهم (١٩).

قال ابن الجزريّ: " وحدثني بعض شيوخنا أنّه كان يجلس في وظيفته مشيخة الإقراء بشبّاك الثربة العادلّة، وينتظر مَنْ يحضر يأخذ عنه، فإذا لم يجد أحداً يقوم إلى الشبّاك، ويقول: "القراءات القراءات، العربية العربية، ثم يدعو ويذهب، ويقول: أنا لا أرى ذمتي تبرا إلا بهذا، فإنه قد لا يُعلم أنّي جالسٌ في هذا المكان لذلك " (٢٠).

توفّي ابن مالك بدمشق ليلة الأربعاء ثاني عشر شعبان، سنة اثنتين وسبعين وستمئة (٦٧٢هـ)، وصُلّي عليه بالجامع الأمويّ، ودُفن بسفح جبل قاسيون، بثرية القاضي عزّالدين بن الصانع، وقيل: بثرية ابن جَعوان، وقد نيّف على السبعين.
رحمه الله — تعالى — رحمةً واسعةً، وقدّس الله روحه، ونور ضريحه، وأفسح له في قبره، وأمطر عليه شآبيب رحمته، إنّه سميعٌ مجيبٌ (٢١).

المبحث الثاني: التعريف بمصنّفاته النّحوية والصّرفية والزمن التقريبيّ لتأليفها
ابن مالك رزقه الله — عزّ وجلّ — العمر الطويل، والصبر الجميل، والعقل الراجح، والقدرة الفائقة على القراءة والبحث والاطلاع، عاش طيلة عمره معلّماً، ومصنّفاً للتصانيف المفيدة في علوم العربية وغيرها، فجاء إنتاجه غزيراً، وميراثاً ضخماً، أثرى المكتبة الإسلامية بما سطره من العلوم المفيدة في شتى العلوم والمعارف المختلفة، كالقراءات القرآنية، والحديث الشريف، والنحو، والصّرف، واللّغة، وغيرها.
فقد عُرف — رحمه الله — بكثرة التّأليف وجودته؛ لأنّه كان كثير المطالعة، سريع المراجعة، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محلّه، وهذه حالة المشايخ الثّقات، والعلماء الأثبات (٢٢).

ومصنّفاته قاربت ستين مصنّفًا، وهي كما قيل: " مع كثرتها طارت في الآفاق بشهرتها، وسارت مسير الشمس بحسن غرّتها " (٢٣) .

وكما قال المقرّي: " رحم الله — تعالى — ابن مالك ؛ فلقد أحيا من العلم رؤسوماً دأرسة، وبيّن معالم طامسة، وجمّع من ذلك ما تفرّق، وحقّق ما لم يكن تبين منه ولا تحقّق " .

وقال — أيضاً — : " وهي كما قيل : غزيرة المسائل، ولكنها على الناظر بعيدة الوسائل، وهي مع ذلك كثيرة الإفادة، موسومة بالإجادة، وليست هي لمن هو في هذا الفنّ في درجة ابتدائه، بل للمتوسط يرقى بها درجة انتهائه " (٢٤) .

ولست الآن بصدد ذكر مصنّفاته وسرّدها والتعريف بها، فهي مسطرة في الكتب والدراسات التي درست ابن مالك ومصنّفاته (٢٥).

والذي يعني — هنا — هو التسلسل الزمنيّ التقريبيّ لمصنّفاته النحويّة والصرفيّة التي تناولت باب (الإعلال والإبدال) بالدراسة، والتعريف الموجز بها ، وما عدا ذلك من مصنّفاته التي لم تتعرض لهذا الباب فليست داخلّة في هذا المبحث؛ لأنّه لا فائدة من ذكرها وإيرادها.

فأقول — والله أعلم — : إنّ الترتيب الزمنيّ التقريبيّ لمصنّفات ابن مالك التي درست باب (الإعلال والإبدال) على النحو التالي:

أولاً: الكافية الشافية

وهي أرجوزة سهلة ميسرة في النحو والصرف، عدد أبياتها (٢٧٥٧) بيتاً، قسّمها ابن مالك إلى ستة وستين باباً ، واثنين وستين فصلاً، جمع فيها مسائل النحو والصرف وضبطها، ورتب القول في أبوابها وبسطها؛ لتكون للمبتدئين تبصرة ، وللمنتهين تذكرة ، وهي أصل كتب ابن مالك، وإن لم تكن أوفاهها .

وقد أشارت المصادر التاريخية إلى أن ابن مالك بعد أن قدم إلى (دمشق) ، انتقل إلى (حلب) ليُفيد من علمائها المبرزين فيها ، وبها نظم (الكافية الشافية) ، نصّ على ذلك ابن الجزريّ إلّا أنّه لم يُحدّد زمن نظمها (٢٦).

ثانياً: الألفية (الخلاصة)

وهي تقع في ألف بيت من بحر الرّجز، أودع فيها ابن مالك خلاصة ما في أرجوزته السابقة (الكافية الشافية) من نحوٍ وصرفٍ ، فقال في خاتمتها: " أَحصى من الكافية الخلاصة "

وهي مقسمة على سبعين باباً، وعشرة فصول، وقد خلت من بعض الأبواب ، كباب القسم، وباب التقاء الساكنين .

وقد ذكرت كتب التراجم أنّ ابن مالك عندما خرج من (حلب)، وهو في طريق عودته إلى (دمشق) مرّ (بجماعة) ، وأقام بها مُدَّةً ، وبها نظم (الألفية) ، قال ابن الوردي : " أخبرنا شيخنا قاضي القضاة شرف الدين هبة الله بن البارزي، قال: نظم شيخنا جمال الدين ابن مالك (الخلاصة الألفية) بجماعة " (٢٧) .

إلا أنّ التاريخ لم يحفظ لنا زمناً محدداً لانتقال الشيخ من (حلب) إلى (جماعة) ، ثمّ إلى (دمشق) .

ثالثاً : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (التسهيل)

قيل: هو في الأصل تسهيل وتكميل لكتابه المفقود (الفوائد التحوّية والمقاصد الخويّة)، وهو من أبداع كتب ابن مالك، إذ هو عنوانٌ على عظمة مؤلّفه، وقوّة اقتداره، وسعة اطلاعه، ورُجحان عقله، وحفظه، وذكائه، وتحريه لما ينقله.

اشتمل على ثمانين باباً، تتضمن مائتين وأحد عشر فصلاً، وهو ثمرةُ قدوم ابن مالك إلى (دمشق) واستيطانها بعد ارتحاله عن (جماعة) ، قال ابن الجزري: " وكان قد نظم (الكافية الشافية) بجلب، و(الخلاصة) بجماعة ، و(التسهيل) بدمشق " (٢٨) .

إلاّ أنّه — أيضاً — لم يُعرف زمن تأليفه ، وبناءً على ما ذكره ابن الوردي وابن الجزريّ تكون (الكافية الشافية) أسبق الكتب الثلاثة تصنيفاً، ثمّ (الألفية) ، ثمّ (التسهيل) بعدهما .

رابعاً: شرح الكافية الشافية

من أبرز سمات ابن مالك أنّه يضع المتون التحوّية أو الصّرفيّة ، سواءً أكانت نظماً أم نثراً؟ ثمّ يشرحها، ومن تلك المتون منظومة (الكافية الشافية) ، وقد ذكر الدافع إلى شرحها، وهو الرغبة في إجابة سؤال بعض الألباء أن يتلو النظم : "بشرح تخفّ معه المؤونة، وتخفّ به المعونة، ويكون به الغناء مضموناً، والعناء مأموناً " (٢٩) .

وقد تفاوت شرحه بين الإطناب والإيجاز، وأيضاً استشهاده، والسبب يعود-والله أعلم- إلى أنّ ابن مالك لم يشرح المنظومة دفعة واحدة، بل شرحها في أوقات متفرقة، فأدى ذلك إلى اختلاف منهجه في شرح المنظومة في أولها وآخرها وفي وسطها .

و(شرح الكافية الشافية) فرغ منه ابن مالك بعد فراغه من تصنيف (التسهيل) ، وانتهائه من شرحه ، ودليلنا على ذلك أنه أحال لبعض الموضوعات في (شرح الكافية) إلى ما ورد في (شرح التسهيل) ، وذلك في باب المعرف بالأداة ، وباب الابتداء (٣٠) .
وهذا يدلّ على أنّ (شرح التسهيل) سابقٌ لـ(شرح الكافية الشافية) ، وأنه صنّفه بعد أن استقر بدمشق ، لكن لم يُعرف زمن تأليفه .

خامساً: إيجاز التعريف في علم التصريف

اشتمل الكتاب على جُلِّ مسائل التصريف، وأهمّ قضاياها ، وقسّمه إلى ستين فصلاً، وقد بدأ مسأله بالتعريف بعلم التصريف، ثم تحدّث عن المجرد والمزيد من الأسماء والأفعال، وأوزانها، ثم حركة عين المضارع، وبناء الفعل للمفعول والأمر، ثم تحدّث عن الميزان الصرفي، وحروف الزيادة، ومواقعها، ثم تحدّث عن مسائل الإبدال و الإعلال بأنواعه الثلاثة: من قلب، ونقل، وحذف، وتعدّد مسائل هذا الباب هي جوهر الكتاب، إذ إنّها استغرقت جُلَّ فصول الكتاب، فقد وقعت في سبعة وثلاثين فصلاً، وختم كتابه بالحديث عن الإدغام، وحروفه، وأحكامه (٣١) .

ولم يُحدد ابن مالك زمن تأليفه، لكنّه ذكر في مقدمة الكتاب أنّه ألفه وأهداه للملك الناصر صلاح الدين يوسف بن العزيز محمد الأيوبي، آخر ملوك بني أيوب، قتله هُولاك سنة(٦٥٩هـ)،تولّى الملك الناصر حكم (دمشق) سنة (٦٤٨هـ) ، وقد اتصل به ابن مالك وتشرف بخدمته ، وصنّف له هذا الكتاب وغيره (٣٢) .
وعلى ذلك يثبت لنا أنّه ألفه في (دمشق) ما بين سنة (٦٤٨ – ٦٥٩ هـ).

وحاصل ما سبق ذكره أقول :لم ينصّ ابن مالك ولا المصادر التاريخية على زمن تأليفه للكتب السابقة ، لكن بالرجوع إلى ما ذكره الرواة في كتب الطبقات عن حياته يبدو أنّه رحل في شبابه المبكر من الأندلس إلى بلاد الشام (دمشق) ، أي : في الخامسة والعشرين إلى الثلاثين من عمره تقريباً، وقد استندت في ذلك إلى تاريخ ولادته سنة (٦٠٠ هـ) ، وإلى أقدم من تتلمذ عليه بدمشق ، وهو أبو صادق الحسن بن صَبَّاح القرشيّ المتوفى سنة(٦٣٢هـ) ، وبها أقام ابن مالك مُدَّة يدرس على أساتذتها، ثمّ انتقل إلى(حلب)؛ ليفيد من علمائها، وهناك استحکم علمه، وظهر فضله، وتصدر لإقراء العربيّة، وبها نظم (الكافية الشافية) ، وفي طريق عودته إلى (دمشق) مرّ(بحماة) وأقام بها مُدَّة، ونشر فيها علماً جمّاً، وبها لخص منظومته السابقة في(الألفية)، وعندما استوطن (دمشق) عكف بها على الإفادة

والتصنيف، فصنّف (التسهيل)، ثمّ شرحه، ثمّ (شرح الكافية الشافية)، ثمّ (إيجاز التعريف)، وغيرها من كتب اللّغة، وانتفع به خلائق، واحتلّ مكانةً ساميةً إلى أن تُوفي بها سنة (٦٧٢هـ) (٣٣).

وبناءً على ما أوردته من تسلسلٍ تاريخيٍّ في ترتيب مصنّفاته في التأليف، يمكننا أن نضع زمنًا تقريبياً لتأليفها، فأقول — والله أعلم — إنّ منظومتيّ (الكافية الشافية) و(الألفية) نظمهما ابن مالك في (حلب، وحمّة) ما بين سنة (٦٣٥-٦٤٠هـ)، وإنّ (التسهيل)، وشرحَه، و(شرح الكافية الشافية)، صنّفها في (دمشق) بعد ذلك، وقبل اتصاله بالملك الناصر سنة (٦٤٨)، وإنّ (إيجاز التعريف) صنّفه بعد اتصاله بالملك ما بين سنة (٦٤٨ — ٦٥٩هـ).

الفصل الثاني

قلب حروف العلة همزة : وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول : قلب أحرف العلة همزة لتطرفها بعد ألف زائدة
ذهب ابن مالك في (الألفية) إلى أن الهمزة تُبدل وجوباً من الواو أو الياء، إذا وقعت كلٌّ منهما
طرفاً بعد ألف زائدة، فقال:

فأبْدِلِ الهمزة مِنْ واوٍ وِيا. آخرًا اِثْرَ أَلِفٍ زَيْدٍ (٣٤).

وذلك نحو : (كَسَاءٌ، ودُعَاءٌ، وبنَاءٌ، وقَضَاءٌ)، الأصل فيها : (كَسَاوٌ، ودُعَاوٌ،
وَبِنَايٌ، وقَضَايٌ) ؛ لِأَنَّهَا مِنْ : (كَسَوْتُ، ودَعَوْتُ، وبنَيْتُ، وقَضَيْتُ) تطرفت الواو والياء
بعد ألف زائدة فقلبت همزة (٣٥).

فإن وقعتا بعد ألف غير زائدة فلا إبدال؛ لئلا يتوالى على الكلمة إعلان، وذلك نحو:
(واو) و (آي)؛ لِأَنَّ الألفَ فِيهِمَا أصْلِيَّةٌ.

وكذلك إذا لم تطرف الواو والياء، نحو : (تَعَاوَنٌ، وتَبَايَنٌ، وَقَاوَلٌ، وَبَايَعٌ) فالواو
والياء فيها لا تُبدل همزة ؛ لعدم التتطفرف.

وكذلك لا تُبدل الواو أو الياء في نحو : (غَرَوٌ، وَطَبِيٌّ)؛ لعدم تقدُّم الألف الزائدة
عليهما (٣٦).

وهو - أيضا - مذهبه في (إيجاز التعريف)، فقال : " يجب إبدال الهمزة من كل ياء أو
واو تطرفت لفظاً أو تقديراً، وقبلها ألف زائدة " (٣٧).

أما في (شرح الكافية الشافية) وكذلك (التسهيل)، فقد ذهب إلى أن الألف تشارك
الواو أو الياء في إبدالها همزة إذا تطرفت بعد ألف زائدة، وذلك نحو : (حَمَرَاءٌ، وَصَحْرَاءٌ)،
قال في (التسهيل) : " تُبدل الهمزة وجوباً من كلِّ حرفٍ لِيَن يَلِي أَلْفًا زَائِدَةً مُتَطَرِّفًا " (٣٨).
وقد وصَّح ابن مالك مراده من حرف اللين في (شرح الكافية الشافية)، فقال: "حرف
اللين يعمُّ الألفَ، والياءَ، والواوَ، والثلاثة داخلَةٌ في هذا الضابط.

فإبدال الهمزة من الألف في (صَحْرَاءٌ) ونحوه مما لا ينصرف للتأنيث، ولزوم التأنيث من
ذي ألفٍ ممدودة.

فالمهمزة في هذا النوع بدلٌ من ألفٍ مجتلبّة للتأنيث كاجتلاب ألف (سكّرى)، لكنّ ألفَ (سكّرى) غيرُ مسبوقةٍ بألفٍ فسَلِمَت، وألفُ (صَحْرَاء) مسبوقةٌ بألفٍ فحُرِّكَت فراراً من التقاء الساكنين فانقلبت همزةً؛ لأنّها من مخرجها.

وكانت الثانية بالتحرك أولى؛ لأنّها آخِرةٌ، والأواخر بالتغيير أولى؛ ولأنّها حرف إعراب، والحركة فيه مقدرةٌ، والأولى مجرد المدّ كالف (أرطاة)، فلا حظّ لها في حركة .

و لو لم تكن الهمزة المشارُ إليها مبدلةً من ألفٍ لسَلِمَت في الجمع ، فقيل: (صَحْرَاء) لا (صَحَار)، كما قيل في (شاطيء): (شواطيء) لا (شواطٍ).

بل سلامةُ همزة (صحراء) لو كانت غيرَ مُبدلةٍ أكد؛ لأنّها على ذلك التقدير حرفٌ دلّ على معنى ، وهمزة (شاطيء) غيرُ دالةٍ على معنى ، وسلامةٌ ما يدلّ أكد من سلامة ما لا يدلّ " (٣٩) .

قلت :والصحيح في ذلك هو ما ذهب إليه ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) و(التسهيل) من أنّ الألف تُشارك الواو والياء في كونها تُبدل همزةً إذا تطرقت بعد ألفٍ زائدةٍ ، وهو مذهب سيبويه وجمهور النحويين، قال سيبويه : " هذا بابٌ ما لحقته ألفُ التأنيث بعد ألفٍ فمنعه ذلك من الانصراف في التكررة والمعرفة، وذلك نحو: (حَمْرَاء، وَصَفْرَاء، وَخَضْرَاء، وَصَحْرَاء، وَطَرْفَاء، وَنُفَسَاء، وَعُشْرَاء، وَقُوبَاء، ...) ، فقد جاءت في هذه الأبنية كلّها للتأنيث ، والألفُ إذا كانت بعد ألفٍ مثلها، إذا كانت وحدها ، إلاّ أنّك همزت الآخرة للتحريك ؛ لأنّه لا ينجزم حرفان ، فصارت الهمزة التي هي بدلٌ من الألفٍ بمتزلة الألف لو لم تُبدل ، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتةً ، كما صارت الهاء في (هراق) بمتزلة الألف " (٤٠) .

واعلم أنّ ابن مالك ذهب في المسألة نفسها في غير (الألفية) إلى أنّ هذا الإبدال مستصحبٌ مع هاء التأنيث العارضة، نحو : (بِنَاءة ، وَعَبَاءة ، وَصَلَاءة ، وَعِظَاءة) ، قُلبت فيها الياء همزةً ؛ لأنّها لم تُبن على تاء التأنيث ؛ إذ إلحاق التاء بها عارضٌ فلا اعتداد به ، فإذا كانت هاءُ التأنيث غيرَ عارضةٍ امتنع الإبدال، نحو : (هَدِيَاءة ، وَسَقِيَاءة ، وَعِلَاوَة ، وَشَقَاوَة) ؛ لأنّها بُنيت على تاء التأنيث ، فبقيت الياء والواو على أصلهما ، ولم يُغيّرَا (٤١) .

وكذلك زاد ابن مالك في (التسهيل) : أنّ ما حقّه الإبدال مع عروض هاء التأنيث ربّما صحّ، نحو (عَبَايَة ، وَصَلَايَة) ، وما حقّه عدم الإبدال؛ لأنّ هاء التأنيث غيرَ عارضةٍ

يُبدل، نحو: (سَقَاءة، وَعَدَاءة) في تأنيث: (سَقَاء، وَعَدَاء)، فقال: "وربما صُحِّح مع العارضة، وأبدل مع اللازمة" (٤٢).

وقد ذهب ابن الحاجب إلى أن الإبدال في (عَبَاءة) ونحوها شاذٌّ، وذهب الرضيُّ إلى جواز الإبدال، وذلك نظراً إلى عدم لزوم التاء (٤٣).

والقول عندي في ذلك: أن الإبدال جائزٌ مع تاء التأنيث العارضة، وهو مذهب سيبويه والجمهور، قال سيبويه: "هذا بابٌ ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب، وذلك قولك: (الشَّقَاوَة، والإِدَاوَة، والإِتَاوَة، والنَّقَاوَة، والنَّقَايَة، والنَّهَايَة)، قَوِيَت حيث لم تكن حرف إعراب كما قَوِيَت الواو في (قَمَحْدُوَة)".

وسألته عن قولهم: (صَلَاءة، وَعَبَاءة، وَعِظَاءة)؟ فقال: إنما جاءوا بالواحد على قولهم: (صَلَاء، وَعِظَاء، وَعَبَاء).

وإنما ألحقت الهاء آخرًا حرفاً يُعْرَى منها ويلزمه الإعراب، فلم تَقْو قوّة ما الهاءُ فيه على ألا تفارقه، وأمّا من قال: (صَلَايَة، وَعَبَايَة)، فإنه لم يجيء بالواحد على (الصَّلَاء، والعبَاء) " (٤٤).

وقال ابن جنيّ: "فأمّا قولهم: (عَبَاءة، وِصَلَاءة، وَعِظَاءة)، فقد كان ينبغي لما لحقت الهاء آخرًا، وجرى الإعراب عليها، وقويت الياء بعدها عن الطرف، ألا يُهمز، وألا يُقال إلا (عَبَايَة، وِصَلَايَة، وَعِظَايَة)، فيقتصر على التصحيح دون الإعلال؛ وألا يجوز فيه الأمران، كما اقتصر في (نَهَايَة، وِغَبَاوَة، وِشَقَاوَة، وِسَعَايَة، وِرِمَايَة) على التصحيح دون الإعلال، إلا أن الخليل - رحمه الله - قد علّل ذلك، فقال: إنهم إنما بنوا الواحد على الجمع، فلمّا كانوا في الجمع يقولون: (عِظَاء، وَعَبَاء، وِصَلَاء)، فيلزمهم إعلال الياء؛ لوقوعها طرفاً، أدخلوا (الهاء) وقد انقلبت اللام همزةً، فبقيت اللام معتلةً بعد (الهاء) كما كانت معتلةً قبلها" (٤٥).

المبحث الثاني: قلب الواو أو الياء همزة إذا وقعتا عيناً لاسم فاعل قد أُعِلَّت في فعله ذهب ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) إلى وجوب إبدال الواو أو الياء همزةً إذا وقعت كلٌّ منهما عيناً لاسم فاعل، بشرط أن تكون قد أُعِلَّت في فعله.

وإذا صحّت العين في الفعل صحّت في اسم الفاعل، فقال: "تُبدل الهمزة من (فاعل) إذا كانت ياءً أو واوًا، كما نالها الإعلال في الفعل، نحو: (بائع، وقائم)، أصلهما: (بائع،

وقاوِمٌ)، فأبدلت الهمزة في اسم الفاعل من الياء والواو، كما أبدلت الألفُ منهما في الفعل، حيثُ قيل: (بَاعَ، وَقَامَ)، والأصل: (بَيْعَ، وَقَوْمَ).

وكما جرى في الإعلالِ مَجْرَىً واحداً، كذلك جرى في التصحيحِ مَجْرَىً واحداً، فقيل: (عَيْنَ فَهوَ عَايِنٌ)، و (عَوْرَ فَهوَ عَاوِرٌ) " (٤٦) .

وهو — أيضاً — مذهبه الذي اقتصر عليه في (الألفيَّة)، و(إيجاز التعريف) (٤٧) .

أمَّا في (التسهيل) فقد ذهب إلى القول بأنَّ هذا الإبدال يكون جارياً في كلِّ ياءٍ أو واوٍ وقعتا عيناً لاسم فاعلٍ قد أُعْلِتَ في فعله، نحو: (قاتل، وبائع) .

إلَّا أنَّه زاد وجعل هذا الإبدال جارياً فيما كان على (فاعل، وفاعلة)، ولم يكن اسم فاعلٍ؛ لأنَّه اسمٌ لا فِعْلَ له، فقال: " وتُبدل الهمزة — أيضاً — وجوباً من كلِّ ياءٍ أو واوٍ وقعت عيناً لما يُوازن (فاعلاً) أو (فاعلة) من اسمٍ مُعْتَرِ إلى فِعْلٍ معتلِّ العين، أو اسمٍ لا فِعْلَ له " (٤٨) .

فقولُ ابن مالك: "أو اسمٌ لا فِعْلَ له" وضَّحه ابن عقيل بقوله: "نحو: (جائزة)، هي اسمٌ لا فِعْلَ له، و(الجائزة): خشبةٌ تُجعل في وسط السقف، وكذا: (الجائز).

ومثَّل — أيضاً — بـ (حائِر)، وجُعِل اسماً لا فِعْلَ له، وفُسِّر: بالبستان، وفَسَّره بعضهم: بمجتمع الماء، وقال ابن فارس: الحائر الذي يتحير فيه الماء " (٤٩) .

ومثَّل ذلك — أيضاً — من (فاعل) الذي ليس اسمَ فاعلٍ؛ لأنَّه اسمٌ لا فِعْلَ له من معناه، قولهم في النَّسب: (سائف، وخائل)، وأصلهما: (سَيفٌ، وخَائلٌ)؛ لأنَّهما من السَّيْفِ والخَيْلاءِ .

قلت: ما ذهب إليه ابن مالك من وجوب قلب الواو والياء همزةً إذا وقعتا عيناً لاسم فاعلٍ، بشرط أن تكون قد أُعْلِتَ في فعله هو مذهب جمهور التَّحَوِّيِّين من المتقدمين والمتأخرين، قال المبرِّد: " هذا بابُ اسمِ الفاعلِ و المفعولِ من هذا الفعلِ، فَإِنْ بَنَيْتَ فاعلاً من: (قُلْتُ، وبيعت) لَزِمَكَ أَنْ تَهْمَزَ مَوْضِعَ العَيْنِ؛ لِأَنَّكَ تَبْنِيهِ مِنْ فِعْلٍ مَعْتَلٍّ، فاعْتَلَّ اسمُ الفاعلِ لاعتلالِ فِعْلِهِ، ولزم أن تكون علته قلب كلِّ واحدٍ من الحرفين همزةً، وذلك قولك: (قاتلٌ، وبائعٌ)، وذلك أنَّه كان (قالٌ، وباعٌ)، فأدخلت ألفَ (فاعلٍ) قبل هذه المنقلبة، فلمَّا التقت ألفان، والألفان لا تكونان إلا ساكنتين لَزِمَكَ الحذفُ لالتقاء الساكنين، أو التحريك، فلو حذفت لالتبس الكلامُ، وذهب البناءُ، وصار الاسم على لفظ الفعل، تقول فيهما: (قالٌ)، فحرَّكت العين؛ لأنَّ أصلها الحركة، والألف إذا حرَّكت صارت همزةً، وذلك قولك: قاتلٌ، و بائعٌ " (٥٠) .

وأما ما ذهب إليه في (التسهيل) من جواز إبدال كلٍّ من الواو والياء همزةً فيما كان على (فاعل) أو (فاعلة)، ولم يكن اسم فاعل؛ لأنه اسم لا فعل له، فهو من باب أن هذه الأسماء قد أُعلت حملاً على اسم الفاعل الذي أُعلّ فعله؛ لكثرة هذا النوع وطرداً للباب، أو أننا ندّعي أنه سُمّي به منقولاً من اسم الفاعل المعلّ، وعلى ذلك يكون إعلال أمثال هذه الأسماء مع القياس (٥١).

وقد ردّ الشيخ خالد الأزهرّي على من ادّعى التّقل في هذه الأسماء بأنّه قد كثر التّقل في أسماء الأجناس، وهو قليل، أو ممنوعٌ (٥٢).

واعلم أن ابن مالك نصح في كيفية إبدال الواو أو الياء همزةً طريقتين: الطريقة الأولى: ذهب إلى أن الياء والواو يُبدلان همزةً مباشرةً، وهو ظاهر كلامه السابق في (شرح الكافية الشافية)، وهو — أيضاً — مذهبه في (التسهيل)، و(الألفية) (٥٣). الطريقة الثانية: هي أن الياء والواو أُبدلتا ألفاً؛ لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما، وليس بين الفتحة وبينهما حاجزٌ إلاّ الألف الزائدة، وهي حاجزٌ غير حصين؛ لسكونها وزيادتها، فلمّا قلبتا ألفاً، التقت ألفان في اللفظ، وهما ساكنتان، فحرّكت الثانية وانقلبت همزةً، وهو صريح كلامه في (إيجاز التعريف)، فقال: "وتُبدل الهمزة — أيضاً — من عين اسم الفاعل الموازن فاعلاً إن اعتلت عين فعله، نحو: (بائع، وطائع)، أصلهما: (بائع، وطواع)، فتحرّكت الياء والواو مع ضعفهما بمجاورة الطّرف، وتقدّم إعلانهما في الفعل، وكان قبل كلّ واحدةٍ منهما فتحة مفصولة بألف زائدة فنوي سقوطها واتصال الفتحة، فانقلبت ألفاً، فالتقت ألفان في اللفظ، فحرّكت الثانية وانقلبت همزةً، وكان ذلك أولى من حذف إحدى الألفين؛ لأنّ الحذف يُوقع في الإلباس" (٥٤).

قلت: الطريقة الأولى التي ذهب إليها ابن مالك في الإبدال، هي مذهب سيبويه، فقال: "هذا باب ما اعتلّ من أسماء الأفعال المعتلّة على اعتلاها، اعلم أن فاعلاً منها مهموزٌ العين، وذلك أنّهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتلّ (فعل) منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع (الألف)، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات، كما أبدلوا الهمزة من (ياء) (قضاء، وسقاء)، حيث كانتا معتلتين وكانتا بعد الألف، وذلك قولهم: (خائفٌ، وبائعٌ)" (٥٥).

وقد أخذ بهذه الطريقة فئةٌ من النحويين، كأبي عليّ الفارسيّ، والجرجانيّ، والزّمخشريّ، وأبي حيّان، وابن هشام، وابن عَقيل، والسُّيوطيّ وغيرهم (٥٦).

وأما الطريقة الثانية التي أخذ بها ابن مالك في (إيجاز التعريف)، فقد ذهب إليها جمهرة حُذّاق أهل التصريف، كابن السّراج، وابن جنّي، وابن يعيش، وابن عُصفُور، وابن النّاطم، والرّضّي، والجاربردي، والمرادي وغيرهم (٥٧) .

وأما المبرد فقد زعم أنّ ألف (فَاعِل) أدخلت قبل الألف المنقلبة في (قَالَ، وَبَاعَ) وأمثالهما، فالتقى ألفان وهما ساكنان، فحرّكت العين؛ لأنّ أصلها الحركة، والألف إذا تحرّكت صارت همزةً، وهو صريحُ كلامه في النصّ السّابق (٥٨) .

المبحث الثالث: قلب الواو والياء همزةً إذا وقعتا ثاني لّينين بينهما ألف (مَفَاعِل)

من المواضع التي يجب فيها إبدال الواو والياء همزةً أن تقع إحداهما ثاني حرفين لّينين بينهما ألف (مَفَاعِل)، سواء أكان اللّينان ياءين، نحو: (نِيَائِف) جمع: (نَيْف)، أم كانا واوين، نحو: (أَوَائِل) جمع: (أَوَّل)، أم كانا مختلفين، نحو: (سَيَائِد، وَصَوَائِد) جمع: (سَيِّد، وَصَائِدَة) (٥٩) .
وعلة الإبدال أنّه: "اكتنف ألف الجمع حرفا لين ثانيهما متصل بالطرف، فأبدل همزةً استثقلاً لتوالي ثلاثة أحرف لينة يليهنّ الطرف، فلو انفصل الثاني من الطرف امتنع الإبدال، كـ(عَوَاوِير، وَطَوَاوِيرِيس)، وكذلك لو كان الاتصال بالطرف عارضاً، كـ (العَوَاوِر)" (٦٠) .
هذا مذهب ابن مالك في المسألة، وهو موافق لجمهور التحوّيين، قال في (إيجاز التعريف): "إذا وقعت ألف التّكسير بين حرفي علة وجب إبدال الهمزة من ثانيهما إن اتصل بالطرف، نحو: (أَوَائِل) جمع: (أَوَّل)، و(نِيَائِن) جمع: (نَيْن)، و(سَيَائِد) جمع: (سَيِّد)، و(صَوَائِد) جمع: (صَائِدَة) من: الأصيّد.

فالأوّل مثالٌ لذي وواوين، والثاني مثالٌ لذي ياءين، والثالث مثالٌ لذي ياء بعدها واو، والرابع مثالٌ لذي واو بعدها ياء" (٦١) .

إلا أنّه في (التسهيل) زاد شرطاً آخر لإبدال ثاني اللينين همزةً، وهو: (ألا يكون ثانيهما بدلاً من همزة)، فقال: "إذا اكتنف طرفاً اسم حرفي لين بينهما ألف، وجب في غير نُدور إبدال الهمزة من ثانيهما إن لم يكن بدلاً من همزة" (٦٢) .

احتترز به من نحو: (زوايا)؛ لأنّ ثاني اللينين أصله همزة؛ إذ الأصل: (زوايي)، ياببدال الواو همزةً؛ لكونها ثاني لّينين اكتنفا ألف مفاعل، فاستثقل كسر الهمزة فخفف بإبدالها فتحةً، فصار: (زوايي)، ثم قلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: (زوايا)، ثم أبدلت الهمزة ياءً؛ لأنّها وقعت بين ألفين، فكان ذلك كتوالي ثلاث ألفات، فصار: (زوايا) .

وقد أبان هذا الشرطَ ابنُ مالكٍ في (إيجاز التعريف)، فقال: "فإن كان ثاني حربي العلة مُبدلاً كالياء الثانية في (جَيَايَا)، سَلِمَ، و(جَيَايَا) جمع: (جَيَّء)، مثال: (عَيَّل) من: (جَيَّت)، أصله: (جَيَّيْتُ)، ثمَّ عُوْمِلَ معاملة (عَيَّائِل)، ثمَّ معاملة (حَطَّايَا)، فاستُسهل أمر الياء في الحالة الثانية من (جَيَايَا)؛ لأنَّها مفتوحةٌ وبدلٌ من همزة، فكان تصحيحها كتصحيح واو (بُويع)، ولم يُستسهل أمرها في الحالة الأولى؛ لأنَّها حينئذٍ مكسورةٌ، وياءٌ غير مبدلةٍ من شيءٍ" (٦٣).

قلت: ما ذهب إليه ابن مالك في (التسهيل) و(إيجاز التعريف) هو الصَّحيح؛ لأنَّهم أبدلوا الهمزة المنقلبة عن واو ياءً، فكيف يعودون إلى الهمزة، وهم فرّوا منها؛ لذلك اشترط ابن مالك (ألا يكون ثاني اللينين بدلاً من همزة).

— أيضاً — صرَّح ابن مالك في المسألة نفسها في كتاب (التسهيل) دون غيره بمخالفته لمذهب الأخفش، فقال: "ولا يختصُّ هذا الإعلال بواوين في جمع، خلافاً للأخفش" (٦٤).

قلتُ: الأخفش ذهب إلى أنَّه لا يُهمز من ذلك إلا ما كانت الألفُ منه بين واوين في جمعٍ فقط، نحو: (أَوَائِل)، ولا يُهمز في الياءين، ولا في الواو مع الياء، فيقول: (بَيَّيْن، وَسَيَّوِد، وَصَوَّايِد)، جمع: (بَيَّيْن، وَسَيَّيْد، وَصَائِدَة).

أما ابن مالك فقد ذهب إلى أنَّ هذا الإبدال يجب في كلِّ واوٍ أو ياءٍ وقعت إحداهما ثاني حرفين لَّينين بينهما ألف (مَفَاعِل)، فشمل ذلك أربع صور، كما هو مبين سابقاً.

وما ذهب إليه ابن مالك هو مذهب الخليل، وسيبويه، والجمهور، قال الصيمري: "وجعل سيبويه وقوع ألف الجمع بين ياءين، وبين ياءٍ وواوٍ بمترلة وقوعها بين الواوين.

وأما الأخفش فقال: إنَّ القياس ألا يُهمز في الياءين، ولا الياء والواو، كما أنَّ اجتماع الياءين، والواو والياء في أول كلمة لا يُوجب الإبدال في شيءٍ منها، كما وجب ذلك في اجتماع الواوين" (٦٥).

نستنبط من النصِّ السابق أنَّ شُبُهَةَ الأخفش تكُمِّن في أنَّ إبدال الواوين إنَّما كان لثقلهما؛ ولأنَّ لذلك نظيراً، وهو اجتماع الواوين في أول الكلمة، وأمَّا إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال؛ لأنَّه إذا التقت الياءان، أو الياء والواو في أول الكلمة فلا تُهمز، نحو: (بَيَّيْن، وَيَوْمٍ)؛ وغير ذلك من الحُجج (٦٦).

والقول عندي في ذلك: هو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، وجمهور التحويين، كابن مالك؛ لأنَّ القياس والسماح يؤيِّد مذهبهما (٦٧).

وقد ردّ ابن جنّيّ مذهب الأَخْفَش، وقد حُجِّجَه، ورجَّح رأيَ الخليل وسيبويه، فقال: "ويدلّ على صحّة مذهب الخليل، وأنّ الهمز هو القياس، ما ذكره أبو عثمان في هذا الفصل عن الأصمعيّ: من أنّهم يقولون في جمع (عَيْلٍ): (عَيْائِلٌ)، بالهمز، ولم يجتمع فيه واوان. فإن قال قائلٌ منتصراً لأبي الحسن: إنّ همزهم (عَيْائِلٌ) من الشاذّ، فلا ينبغي أن يُقاس عليه. قيل: إنّما كان يكون هذا شاذّاً لو كنتَ سمعتهم لم يهمزوا نظيره في كثيرٍ من المواضع، ثمّ رأيتهم قد همزوا (عَيْائِلٌ)، فهذا كان يمكن أن يُقال: إنّ همزه شاذٌّ، فأما ولم نرهم صحّحوا نظيره — وفي الياء ما في الواو من الاستثقال في كثيرٍ من المواضع — فليس لك أن تحكم بشذوذها، بل إذا جاء السماعُ بشيءٍ، وعَصَدَه القياسُ، فذلك ما لا نهايةَ وراءه، وسبيلٌ من طعن فيه سبيلٌ من طعن في رفع الفاعل، وهذا ما لا يقول به أحدٌ، نَعَمْ وقد حكى أبو زيدٍ عنهم: (سَيْقَةٌ، وَسَيْائِقٌ)، و(سَيْدَةٌ وَسَيْائِدٌ) بالهمز أيضاً " (٦٨).

— أيضاً — في المسألة نفسها انفرد ابن مالك في (إيجاز التعريف) بأنّ هذا الإبدال لا يختصّ بثاني لَينين بينهما ألف الجمع، بل إنّك إذا بنيت من (القول) مثل: (عَوَارِضُ)، فإنّك تعامله معاملة (أوائِلُ)، أي: إنّ المفرد يُعامل في الإعلال معاملة الجمع المذكور في حكمه، قال ابن مالك: "ولو وقع في واحدٍ حرفاً علّةً بينهما ألفٌ، كما وقعا في (أوائِلُ) وأخواته عومل معاملةً؛ لشبهه بهنّ، وذلك نحو بناء مثل: (عَوَارِضُ) من (قول)، فإنّك تقول فيه: (قَوَائِلُ)، والأصل: (قَوَائِلُ) بواوين، أولاهما زائدةٌ في مقابلةِ واو (عَوَارِضُ)، والثانية عينٌ بمثلة ثانية واوي (أوائِلُ)، فَعُمِلَ بها ما عُمِلَ بها هناك لتساويهما.

والأخفش يخصّ هذا الإعلال بجمعٍ يكتنف ألفه واوان، كـ (أوائِلُ)، ويقول في جمع (بَيِّنَ، وَسَيْدَ، وصَائِدَهُ): (بَيَّيْنِ، وَسَيَّوِدَ، وصَوَائِدَ)؛ وفي مثال (عَوَارِضُ) من (القول): (قَوَائِلُ). فلا يهمز " (٦٩).

والقول عندي في ذلك: هو ما ذهب إليه ابن مالك في (إيجاز التعريف) أنّ المفرد يُعامل معاملة الجمع في الإعلال؛ وذلك لشبهه به في علّة الإبدال، وهي: استئصال توالي ثلاثة أحرف لينةً يليهن الطرف، وهو مذهب سيبويه وجمهور التحوّيين، إلّا أبا الحسن الأخفش ومن وافقه كالزجاج فقد خالفاً في ذلك، وذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لحقته بخلاف الجمع، والصحيح والراجح هو خلاف ذلك، قال سيبويه: "وكذلك (فَوَاعِلُ) من (قلت): (قَوَائِلُ)؛ لأنّها لا تكون أمثلاً حالاً من (فَوَاعِلُ) من (عَوَّرْتُ) ومن (أوائِلُ) " (٧٠).

المبحث الرابع: وجوب إبدال أول الواوين المصدرتين همزةً

هذه مسألة اختصت بها الواو، أعني بما كل كلمة اجتمع في أولها واوان، وكانت الأولى مصدرّة، والثانية إما متحركة مطلقاً، وإما ساكنة متأصلة في الواوية، فإن أولهما تُبدل همزةً وجوباً .

فالأولى نحو جمع: (وَاصِلَةٌ)، و(وَاقِيَةٌ)، تقول فيهما: (أَوَاصِلٌ)، و(أَوَاقٍ)، أصلهما: (وَوَاصِلٌ) ، و(وَوَاقٍ) بواوين، الأولى فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف (وَاصِلَةٌ، ووَاقِيَةٌ)، فاستثقل اجتماعهما فخُففت بالإبدال.

والثانية نحو: (الأُولَى) أنشى (الأوّل)، أصلها: (وُولَى) بواوين أولهما فاء مضمومة، والثانية عين ساكنة، لكنّه استثقل لزوم واوين في أوله، فأبدلت أولهما همزةً (٧١). وابن مالك في (شرح الكافية الشافية) اشترط لهذا الإبدال شرطين: (٧٢) . أولهما: ألا تكون الثانية بدلاً من ألف (فَاعِلٌ)، نحو: (وُورِي) و (وُورِي) . وثانيهما: ألا تكون بدلاً من همزة، نحو: (الوُولَى) مخفف (الوُولَى) أنشى (الأوُول)، أي: الأَلْبَجَا ، فقال:

" وَأَوَّلُ الْوَاوَيْنِ إِنْ تَقَدَّمَ مَا يُبَدِّلُ هَمْزًا حَيْثُ ثَانَ سَلِمَا

من كونه في الأصل همزاً، أو ألف فاعل، نحو: وُورِي الذي كُشِفَ

كل كلمة اجتمع في أولها واوان فأولاهما تُبدل همزةً، كقولك في جمع: (وَاصِلَةٌ): (أَوَاصِلٌ)، والأصل: (وَوَاصِلٌ) بواوين، أولاهما فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف (وَاصِلَةٌ)؛ لأنها كالف (ضاربة)، فلا بُدَّ من إبدالها، فاجتمعت واوان في الأول فأبدلت الأولى منهما همزةً .

- ولو كانت الثانية بدلاً من همزة، كـ (الوُولَى) مخفف (الوُولَى) أنشى (الأوُول)، أي: الأَلْبَجَا، لم يجب إبدال الأولى؛ لأن الثانية واو في اللفظ همزة في التية.

- وكذا لو كانت الثانية بدلاً من ألف (فَاعِلٌ)، نحو: (وُورِي) لم يجب الإبدال - أيضاً -؛ لأن الثانية واو في اللفظ ألف في التية.

- فلو كانت الواو الثانية غير ذلك وجب الإبدال في الأول، كـ (الأُولَى) أنشى (الأوُول)، فإن أصله: (وُولٌ)، و(وُولٌ) من باب (أفعل) من كذا، ولذا صحبته (من) في قولهم: (أوّل من أمس)، وجمع مؤنثه على (أوّل)، كـ (كُبْرَى) و(كُبْرَى) ، وأصل (أوّل): (وُولٌ)، فصنع به من الإبدال ما يجب لنظائره " (٧٣) .

وهو — أيضاً — مذهبه في (إيجاز التعريف)، فقال: "تُبدل الهمزة — أيضاً — من أول واوين وقعتا أول كلمة، وليست الثانية مدّة مزيدة أو مبدلة..."

فلو كانت الثانية مدّة زائدة، أو مدّة مبدلة من أصل، أو من زائد لم يجب إبدال الأولى همزة؛ لأن الثانية عارضة لضم ما قبلها، أو شبيهة بما هو كذلك " (٧٤) .

أما في (الألفية) فلم يشترط فيها إلا الشرط الأول السابق ذكره، فقال:

"... وهمزاً أول الواوَيْنِ رُدٌّ في بدءِ غيرِ شبه (ووفِي) الأشدُّ " (٧٥) .

قال بدر الدين ابن الناظم: "يعني: ورُدُّ أول الواوَيْنِ المصدّرتين همزة، ما لم تكن

الثانية بدلاً من ألف (فاعل)، كـ (ووفِي).

وأتم من هذه العبارة أن يقال: يجب إبدال أول الواوَيْنِ المصدّرتين همزة، إذا كانت

الثانية إما غير مدّة، كـ (واصلة)، و(أواصل)، أصله: (وواصل) بواوين...، وإما مدّة غير مزيدة، ولا مبدلة، كـ (الأولى)، أصله: (الوولي)؛ لأنه مؤنث (الأول) " (٧٦) .

وأما في كتاب (التسهيل) فقد زاد شرطاً ثالثاً لوجوب الإبدال، وهو: (ألا يكون اتصال

الواوَيْنِ عارضاً بحذف همزة فاصلة)، فقال: "ومن أول واوَيْنِ صدّرتا، وليست الثانية مدّة غير أصليّة، ولا مبدلة من همزة، فإن عَرَضَ اتصاليهما بحذف همزة فاصلة فوجهان " (٧٧) .

وقد وضّح المرادُ الشرط الثالث لابن مالك، فقال: "مثال ذلك أن تبني (افوعل)

من (الوأي)، فتقول: (إياوأي)، وأصله: (إوأوأي)، فقلبت الواو الأولى ياء؛ لسكونها بعد

كسرة، وقلبت الياء الأخيرة ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإذا نُقلت حركة الهمزة الأولى

إلى الياء الساكنة حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو؛

لنزوال موجب قلبها، فتصير الكلمة إلى (وَوأي)، فقد اجتمع ووان أول الكلمة، ولا يجب

الإبدال، ولكن يجوز الوجهان، وكذلك لو نُقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت (وَوَا)

جاز الوجهان وفاقاً للفارسي، قيل: وذهب غيره إلى وجوب الإبدال في ذلك، سواء نُقلت

الثانية أو لم تُنقل " (٧٨) .

قلت: الشرط الثالث الذي اشترطه ابن مالك في (التسهيل) لوجوب إبدال أول الواوَيْنِ

المصدّرتين همزة — وهو: ألا يكون اتصال الواوَيْنِ عارضاً بحذف همزة فاصلة، فإن عَرَضَ

اتصاليهما فلا يجب الإبدال، ولكن يجوز الوجهان: الإبدال وعدمه — هو مذهب أبي عليّ

الفارسي، وتبعه ابن مالك في ذلك.

والقول عندي في ذلك: هو وجوب إبدال أوّل الواوين المصدرتين همزةً، وإن عرض اتصاهما بحذف همزة فاصلة، وهو مذهب الخليل، وسيبويه، وجهور التحويين، قال سيبويه: "وإذا التقت الواوان أوّلاً أُبدلت الأولى همزةً، ولا يكون فيها إلاّ ذلك؛ لأنهم لما استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا، وكان ذلك مطّرداً، إن شئت أُبدلت وإن شئت لم تُبدل، لم يجعلوا في الواوين إلاّ البدل؛ لأنهما أثقل من الواو والضمة، فكما اطرّد البدل في المضموم كذلك لزم البدل في هذا" (٧٩).

وقال أبو عثمان المازني في توضيح المسألة: "وتقول في مثل: (اغْدُودَن) من (وَأَيْت): (إِيَأُوَأَي)، كما تقول من (وَعَيْت): (إِيَعُوعَي)، فتكرّر الهمزة؛ لأنّها عين الفعل، كما كرّرت (الذال) في (اغْدُودَن).

فإن خفّفت الهمزة الثانية، قلت: (إِيَأُوَي)، ألقيت حركتها على الواو فحرّكت الواو وحذفت الهمزة.

وإن خفّفت الأولى وتركت الثانية، قلت: (أَوَأَي)، وكان الأصل: (وَوَأَي)؛ لأنّك ألقيت حركة الهمزة التي هي العين الأولى على (الفاء) وكانت واواً في الأصل، فانقلبت ياءً لكسرة همزة الوصل، فحذفت ألف الوصل؛ لتحرّك ما بعدها، فرجعت واواً، وبعدها الواو الزائدة فهزمت موضع الفاء؛ لئلاّ تجتمع واوان في أوّل الكلمة، فإن خفّفتها جميعاً، قلت: (أَوَي) والعلة واحدة" (٨٠).

وقد أشار الشيخ خالد الأزهرّي إلى العلة في وجوب إبدال أوّل الواوين المصدرتين همزةً، سواء نُقلت الثانية أو لم تُنقل، فقال: "لأمرين: أحدهما: أنّ التضعيف في أوّل الكلمة قليل، وإنّما جاء من أحرف معلومة، كـ(دَدَن)، فلما قلّ التضعيف بالحروف الصّحاح في أوّل الكلمة امتنع في الواو؛ لثقلها.

والثاني: أنّهم لما كانوا يُجيزون البدل في (وَجُوه) ونحوه، وهي واوٌ مفردة؛ لأجل أنّها بالضمة كالواوين، كانوا خُلّقاء أن يلتزموا الإبدال إذا وُجد الواوان؛ لأنّ الواوين أثقل من واوٍ وضمة؛ وهذان التعليان لسيبويه" (٨١).

المبحث الخامس: مواضع قلب حروف العلة وغيرها همزةً

ذهب ابن مالك إلى أنّ الهمزة تُبدل من حروف العلة ومن غيرها في عشرة مواضع، ذكر خمسة منها في (الألفية)، و(إيجاز التعريف)، وهي المواضع التي تُبدل الهمزة فيها من حروف العلة وجوباً، وفي (شرح الكافية الشافية) زاد موضعين على ما أورده في (الألفية)

تُبدل الهمزة فيهما من الواو جوازاً، وفي كتاب (التسهيل) ذكر الموضعين السابقين، وزاد عليهما ثلاثة مواضع لإبدال الهمزة من (الياء، والهاء، والعين)، فصارت المواضع عشرة، وهذا بياها:

أما المواضع التي ذكرها في (الألفية) وفي (إيجاز التعريف)، فهي خمسة مواضع، اقتصر فيها ابن مالك على إبدال الهمزة من حروف العلة وجوباً، ولم يتعرض فيهما للإبدال الجائز، والمواضع هي:

١. تُبدل الهمزة من كلِّ واوٍ أو ياءٍ تطرفتا بعد ألفٍ زائد، نحو: (كسَاء، وبنَاء)، أصلهما: (كسَاوُ، وبنَايُ)، وتشاركهما في ذلك الألف، نحو: (حَمْرَاء)، فإنَّ أصلها: (حَمْرَى)، زيدت ألفٌ قبل الآخر للمدِّ كألف (كتاب)، فصارت (حَمْرَا)، فقلبت الثانية همزةً.

٢. تُبدل الهمزة من كلِّ واوٍ أو ياءٍ وقعت إحداهما عيناً لاسمٍ فاعل، قد أُعلت في فعله، نحو: (قائل، وبائع)، أصلهما: (قَاوِل، وبَايِع)، أعلّوهما حملاً على الفعل.

٣. تُبدل الهمزة من كلِّ واوٍ أو ياءٍ وقعت إحداهما بعد ألفٍ (مفاعل)، وقد كانت مدةً زائدةً في الواحد، نحو: (عَجُوزٌ وَعَجَائِزُ)، و(صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفُ)، وتشاركهما في ذلك الألف، نحو: (رِسَالَةٌ وَرِسَائِلُ).

٤. تُبدل الهمزة من كلِّ واوٍ أو ياءٍ وقعت إحداهما ثاني حرفين لينين بينهما ألف (مفاعل)، سواء كان اللينان ياءين، نحو: (نِيَائِفُ) جمع: (نِيَّيفُ)، أو واوين، نحو: (أوائِلُ) جمع: (أَوَّلُ)، أو مختلفين، نحو: (سَيَاوِدُ) جمع: (سَيِّدُ)، أصله: (سَيَّوِدُ).

٥. هذا الموضع خاصٌّ بالواو، وهو كلُّ كلمةٍ اجتمع في أوَّلها واوان، وكانت الأولى مصدرةً والثانية إما متحركةً، أو ساكنةً متأصلةً في الواو، أبدلت الواو الأولى همزةً، فالأولى نحو: جمع (وَاصِلَةٌ)، تقول: (أَوَاصِلُ)، أصلها: (وَوَاصِلُ).
والثانية نحو: (الأُولَى) أنثى (الأوَّلُ)، أصلها: (وُؤَلَى) بواوين، أولاهما فاءٌ مضمومة، والثانية عينٌ ساكنةٌ (٨٢).

هذه المواضع الخمسة ذكرها ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)، وزاد عليها موضعين آخرين تُبدل الهمزة فيهما من الواو جوازاً، وهما:

٦. إذا كانت الواو مضمومة ضمّاً لازماً غير مشددة، نحو: (وُجُوهٌ وَأُجُوهٌ)، و(وُقُوتٌ وَأُقُوتٌ)، و (أُدُورٌ وَأُدُورٌ).

٧. إذا كانت الواو مكسورة في أوّل الكلمة، نحو: (إشاح، وإكاف، وإسادة)، أصلها: (وشاح، ووكاف، ووسادة) (٨٣).

تلك المواضع السبعة السابق ذكرها، أوردها ابن مالك في (التسهيل)، وزاد عليها ثلاثة مواضع تُبدل الهمزة فيها من الياء، أو الهاء، أو العين، جوازاً، هي:

٨. تُبدل الهمزة من الياء جوازاً إذا كانت الياء بعد ألف، وقبل ياء مشددة، نحو: (غائيّ، ورائيّ) في النسب إلى: (غاية، ورأية)، الأصل: (غاييّ، وراييّ) بثلاث ياءات، فحُقِّفت بقلب الأولى همزةً.

٩. تُبدل الهمزة من الهاء قليلاً، نحو: (ماء)، الأصل: (ماه)، وأصل (ماه): (مَوْه)، تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وإعلال حرفين متلاصقين من الشاذّ. ومن ذلك -أيضاً- قولهم: (أل فعلت)، و(ألا فعلت)، بمعنى: (هل فعلت)؟.

١٠. تُبدل الهمزة من العين قليلاً، نحو: (أباب)، وأصلها قيل: (عُباب). وقد أشار ابن مالك في (التسهيل) إلى المواضع الخمسة الأخيرة، فقال: " وكذا كلُّ واوٍ مضمومة ضمة لازمة غير مشددة، ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق، وكذا كلُّ ياءٍ مكسورة بين ألف وياء مشددة.

وهمزُ الواو المكسورة المصدرة مطرّدٌ على لغة "

ثمّ قال: " وتُبدل الهمزة قليلاً من الهاء، والعين، وهما كثيراً منها " (٨٤).

الفصل الثالث

الإعلال في حروف العلة : وفيه سبعة مباحث

المبحث الأول: قلب الواو ياءً إذا وقعت عيناً لمصدرٍ أُعِلَّت في فعله

ذهب ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) إلى وجوب قلب الواو ياءً في مصدر الفعل المعتلّ عيناً بشروط أربعة، هي: أن تقع الواو عيناً لمصدرٍ، قد أُعِلَّت في فعله، بشرط أن يكون قبل الواو كسرة، وأن يقع بعدها ألف في المصدر، وذلك نحو: (صام صياماً)، و(انقاد انقياداً)، والأصل: (صوام، وانقواد)، لكن لما أُعِلَّت الواو في الفعل أُسْتثقل بقاؤها في المصدر بعد الكسرة وقبل حرف يشبه الياء فاعتلت حملاً للمصدر على فعله بقلبها ياءً؛ ليصير العمل في اللفظ من وجه واحدٍ إلا فيما شذ من قولهم: (نار نواراً)، بمعنى: نَفَرَ. فلو صحَّت الواو في الفعل لم يؤثر كونها بين الكسرة والألف، نحو: (لاوذ لواذاً)، و(جأور جواراً).

وكذا لو لم تكن قبل الألف؛ لأن العمل حينئذٍ مع التصحيح يكون أقل، وذلك نحو: (حال حوالاً)، و(عاد المريض عوداً) (٨٥).

وابن مالك في (شرح الكافية الشافية) يرى أن اشتراط وقوع الألف بعد العين ليصير المصدر على (فعل)، يرى أنها شرطٌ وجوبٌ لقلب الواو ياءً في مصدر الفعل المعتلّ عيناً، فقال: "ويجب هذا الإعلال -أيضاً- للواو الواقعة عيناً لمصدر فعلٍ مُعِلٍّ، نحو: (صام صياماً)، واحترز بالمعتلّ عيناً من مصدر المصحح عيناً، نحو: (لاوذ لواذاً).
وئبّه بتصحيح ما وزنه (فعل)، كـ (الحول) مصدر: (حال)، وكـ (العود) مصدر: (عاد المريض)، وكـ (العوج) مصدر: (عاج)، على أن إعلال المصدر المذكور مشروطٌ بوجود الألف فيه حتى يكون على (فعل)" (٨٦).

وفي (الألفية) ذهب ابن مالك إلى أن الألف ليست شرطاً وجوبياً في الإعلال، لكنّها شرطٌ كثرةٍ وأغلبيةٍ، وأن القلب دونها لا يوصف بالشذوذ بل بالقلّة، فقال: (٨٧)

.....، ذَا أَيضاً رَأَوْا

فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلِ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا، نَحْوُ: الْحَوْلِ

فقوله : " وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا ، نَحْوُ : الْحَوْلُ " يفيد أن اشتراط الألف بعد العين ليس واجبا ، بل هو شرطٌ أغلبيٌّ ؛ لأنه عبّر بكلمة (غالباً) التي تدلّ على الكثرة ، لا على الوجوب (٨٨) .

قال المكوذي : " يعنى : أن ما كان من مصدر الفعل المعتلّ العين بعدها ألف وجب إعلاله ، وما كان منه على (فعل) بغير ألف فالغالب في عينه التصحيح
وفهم اشتراط الألف بعد العين من قوله : " وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا " ؛ لأنّ سبب التصحيح عدم الألف ، فالغالب في نحو : (فعل) التصحيح ، نحو : (حالٌ حوّلاً) ، و (عاد المريض عوداً) " . (٨٩)

وأما في كتاب (التسهيل) فقد صرّح بأنّ الألف ليست شرطاً في قلب الواو ياءً في مصدر الفعل المعتلّ عيناً ، فقال : " تُبدل الياء بعد كسرةٍ من واوٍ ، هي عينُ مصدرٍ لفعلٍ معتلّ العين " .

فالملاحظ أنّه لم يجعل الألف شرطاً بعد العين لقلبها واواً ، والذي يؤكّد ذلك ويبرهن على عدم اشتراطه الألف ، قوله : " وقد يُصحّح ما حقّه الإعلال من (فعل) مصدرًا ، أو جمعًا ؛ و (فعّال) مصدرًا " (٩٠) .

فسوّى بين (فعل) و (فعّال) في أنّ حقهما الإعلال ، وهو يخالف ما تقدّم في (الألفيّة) من أنّ الغالب في (فعل) مصدرًا التصحيح ، ويُخالف - أيضاً - ما تقدّم في (شرح الكافية الشافية) من أنّ إعلال المصدر المذكور مشروطٌ بوجود الألف فيه حتى يكون على (فعّال) (٩١) .
و - أيضاً - صريح كلامه في كتابه (إيجاز التعريف) ليس ببعيد عمّا صرّح به في كتاب (التسهيل) ، وهو عدم نصّه على اشتراط الألف بعد العين لقلبها واواً (٩٢) .

قلت : الصّحيح والرّاجح الذي عليه علماء التصريف هو ما ذهب إليه ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) ، وهو اشتراط وجود الألف بعد الواو الواقعة عينا لمصدرٍ فعلٍ مُعلّ ، حتى يكون على (فعّال) ، نحو : (صامٌ صياماً) ، وهو مذهب سيبويه والجمهور ، قال سيبويه : " هذا بابٌ تُقلب الواو فيه ياءً ، لا لياءٍ قبلها ساكنة ، ولا لسكونها وبعدها ياءً ، وذلك قولك : (حالتٌ حيالاً) ، و (قمتٌ قياماً) ، وإنما قلبوها حيث كانت معتلةً في الفعل ، فأرادوا أن تعتلّ إذا كانت قبلها كسرة ، وبعدها حرف يشبه الياء - يعنى : الألف - فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يُقرّوها ، وكان العملُ من وجهٍ واحدٍ أخفّ عليهم ، وجسّروا على ذلك للاعتلال " (٩٣) .

وقال ابن عصفور: "فمن ذلك (فِعَالٌ) إذا كان مصدرًا لفعلٍ معتلٍ العين بالواو...، وذلك نحو: (قام قيامًا)...، فقلبت الواو في (قَوَام) ياءً؛ لانكسار ما قبلها، مع الحمل على الفعل في الاعتلال، مع أن الواو بعدها ألفٌ، وهي قريبة الشبّه من الياء، فلما اجتمعت هذه الأسباب خُفّف اللفظ بقلب الواو ياءً، ولو نقص شيءٌ من هذه الأسباب لم تُقلب الواو ياءً، ألا ترى أن (لِوَادًا) صحّت واوه لصحّتها في (لَاوَدًا)، و(حَوْل) صحّت واوه؛ لكونها ليس بعدها ألفٌ، و(القَوَام) صحّت واوه؛ لأنّها ليس قبلها كسرةٌ" (٩٤).

المبحث الثاني: قلب الواو ياءً إذا وقعت عيناً لجمعٍ على (فِعَالٍ) بشروطٍ خمسةٍ من المواضع التي تُقلب فيها الواو ياءً وجوباً، إذا وقعت الواو عيناً لجمعٍ على (فِعَالٍ) ، صحيح اللّام ، وأن يكون قبلها في الجمع كسرةً، وبعدها ألفٌ ، وهي في الواحد إما مُعَلَّةٌ ، وإما شبيهةٌ بالمُعَلَّةِ، وهي الساكنة .
فمثال المُعَلَّةِ ، نحو: (دَار وديار) ، والأصل: (دَوَار) ، لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت في المفرد مُعَلَّةً بقلبها ألفاً، ضُعُفَتْ فتسلّطت الكسرة عليها ، وقوى تسلّطها وجود الألف .

وأما مثال الشبيهة بالمُعَلَّةِ، فنحو: (ثَوْبٌ وثياب)، و(سَوَظٌ وسياط)، و(حَوَظٌ وحياض)، و(رَوَظٌ ورياض) ، والأصل: (ثَوَابٌ ، وَسَوَاطٌ ، وَحَوَاضٌ ، وَرَوَاضٌ) ، لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع ، وكانت في المفرد شبيهةً بالمُعَلَّةِ ؛ لسكونها ضُعُفَتْ — أيضاً — فتسلّطت الكسرة عليها ، وقوى تسلّطها وجود الألف .

فإن فُقدت الألف صحّت الواو، نحو: (عَوْدٌ وعودَة) ، و (كُوْزٌ وكوزَة) ، وشذّ قوهم: (ثِيرَة) ، جمع: (ثَوْر) ، والقياس: (ثَوْرَة) بالتصحيح .

وكذا تصحّح الواو إن تحرّكت في المفرد، نحو: (طَوِيلٌ وطِوَالٌ) ، وقال بعضهم: (طِيلال) ، وهو شاذٌّ ؛ لأنّ الواو في مفرده لم تُعَلِّ ، ولم تُسكَّن (٩٥).

وابن مالك في (شرح الكافية الشافية)، و (الألفية) اشترط لوجوب القلب أربعة شروطٍ فقط، هي: أن تقع الواو عيناً لجمعٍ على (فِعَالٍ) ، وأن يكون قبلها كسرةً ، وأن يكون بعدها ألفٌ، وأن تكون في الواحد مُعَلَّةً أو شبيهةً بالمُعَلَّةِ ، فقال:

" وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٍ أَوْ سَكَنٍ فَاحْكُمُ بِنَا الإِغْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنَ "

أشار في هذا البيت إلى نحو: (ديار)، أصله: (دوار)، لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت في الأفراد مَعْلَةٌ بقلبها أَلْفًا، ضَعُفَتْ فَتَسَلَّطَت الكسرة عليها، وقَوَّى تسلُّطها وجود الألف.

وأشار أيضاً إلى نحو (ثياب)، أصله: (ثواب)، ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت في الأفراد ساكنةً ضَعُفَتْ -أيضاً- فَتَسَلَّطَت الكسرة عليها، وقَوَّى تسلُّطها وجود الألف.

ولو لم توجد الألف وكان المثال على (فَعْلَةٌ) تَعَيَّنَ التَّصْحِيحُ، كـ (عُودٌ وَعَوْدَةٌ)، و(كُوزٌ وَكُوزَةٌ)، وشذَّ إِعْلَالُ: (ثِيْرَةٌ).

فإن كان الجمع على (فِعْلٍ) جاز التصحيح والإعلال، نحو: (قائمة وقيم)، و(حاجة وحوَج)، وضَعُفَت الواو بسكونها في الواحد كضعفها بإعلاها فيه، فوجب إِعْلَالُ (ثِيَاب) كوجوب إِعْلَالِ (دِيَار) ".
ثمَّ قال :

" وَصَحَّحُوا (فَعْلَةٌ) وَفِي (فِعْلٍ) وَجِهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كـ (الْحِيلِ) إِنَّمَا كَانَ (فَعْلَةٌ) أَحَقُّ بِالتَّصْحِيحِ مِنْ (فِعْلٍ) بِحَيْثُ أُلْزِمَ تَصْحِيحُ (فَعْلَةٌ)، وَجَازِي (فِعْلٍ) الْوَجِهَانِ؛ لِأَنَّ عَيْنَ (فَعْلَةٌ) تَبَاعَدَتْ مِنَ الْآخِرِ بِزِيَادَةِ التَّاءِ، وَالْبَعْدُ مِنَ الْآخِرِ يُضْعِفُ سَبَبَ الْإِعْلَالِ؛ لِأَنَّ الْآخِرَ ضَعِيفٌ، وَمَجَاوِزُ الضَّعِيفِ ضَعِيفٌ " (٩٦).

وحاصل كلام ابن مالك السابق أن الجمع ينقسم ثلاثة أقسام :
قسم يجب إعلاله : وهو (فِعَالٌ) ، نحو : (ديار) و (ثياب) ، وهو محلّ البحث .
وقسم يتعيّن تصحيحه ، وهو (فَعْلَةٌ) ، نحو : (عُودٌ وَعَوْدَةٌ) و (كُوزٌ وَكُوزَةٌ) .
وقسم يجوز فيه الوجهان ، والإعلال أولى، وهو (فِعْلٌ) ، نحو: (حيلة و حِيل) و(قائمة و قيم) ، وشذَّ : (حاجة و حَوَج) ، والقياس : (حِيَج) ؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ وَالْوَاوُ أُعْلِتْ فِي الْمَفْرَدِ .
وأما في (التسهيل) فقد زاد شرطاً خامساً — لوجوب إعلال الواو الواقعة عيناً لجمع على (فِعَالٌ) — وهو (صَحَّةُ اللَّامِ)، فقال: " تُبَدَلُ الْبَاءُ بَعْدَ كَسْرَةٍ مِنْ وَاوٍ هِيَ ... عَيْنُ جَمْعٍ لَوْاحِدٍ مَعْتَلِّ الْعَيْنِ مُطْلَقًا، أَوْ سَاكِنَهَا، إِنْ وَلِيَهَا فِي الْجَمْعِ أَلْفٌ، وَصَحَّتْ اللَّامُ " (٩٧).
قال ابن عقيل: " وَصَحَّتْ اللَّامُ، أَخْرَجَ نَحْوُ: (جَوٌّ وَجِوَاءُ)، وَ(رِيَّانٌ وَرِوَاءُ)، وَالْأَصْلُ: (رَوِيَّانٌ) (فَعْلَانٌ) مِنْ (رَوَى)، وَإِنَّمَا صَحَّتْ الْوَاوُ؛ لِئَلَّا يَجْتَمِعَ عَلَى الْكَلِمَةِ إِعْلَالَانٌ؛

لأن فيها إبدال الواو والياء همزة؛ لأجل التطرف بعد ألف زائدة، فلو قلبت الواو ياءً للكسرة، لاجتماعها، وإنما أوتر الآخر؛ لأن الأواخر محل التغيير " (٩٨).

وهو -أيضاً- مذهبه في (إيجاز التعريف)، حيث بين ابن مالك السبب والعلّة في اشتراطه (صحّة اللّام) في وجوب قلب الواو ياءً، فقال: " وكذلك يجب إبدال الواو ياءً إذا كانت عينَ (فعال)، وكان (فعال) جمعاً لواحدٍ صحّت لاهمه وأعلّت عينه، كـ (دار وديار)، أو سكنت، كـ (ثوب وثياب)، أو جُمع فيها الأمران، كـ (ريح ورياح).

فلو كانت اللّام واواً أو ياءً وجب تصحيح العين في الجمع، لئلا يتوالى إعلالان، وذلك أنّ اللّام في هذا الجمع تتطرف بعد ألف زائدة، فيجب إبدالها همزةً لما تقدم ذكره. فلو أعلّت العين -أيضاً- يابداها ياءً، فقليل في جمع (جَوِّ) (جِيَاء)، وفي جمع (رِيَان): (رياء)، لزم توالي إعلالين، وذلك إجحافٌ بالأصل، فلجئ إلى تصحيح العين، فقليل: (جِوَاء، وروء)، وكذلك حكم ما أشبههما " (٩٩).

قلت: الصحيحُ والرّاجحُ هو اشتراط: (صحّة اللّام) في وجوب قلب الواو ياءً، إذا وقعت الواو بعد كسرة، وهي عين جمع، أعلّت في واحده، أو شبيهة بالمعلّة، وهي الساكنة، وشرط القلب في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألفٌ، وذلك نحو: (دَار وديار)، و (ثَوْب وثياب)، و (ريح ورياح).

وهو ما ذهب إليه ابن مالك في كتاب (التسهيل)، وأكّده بالتعليل والتبيين في كتابه (إيجاز التعريف).

واشتراط (صحّة اللّام) في وجوب الإعلال هو قول الجمهور من علماء التصريف، قال ابن جنّي: " فأما قولهم: (ثياب، وحياض، ورياض)، فإنما قلبت الواو ياءً وإن كانت متحركة من قبل أنّه اجتمعت خمسة أشياء:

- منها: أنّ الكلمة جمعٌ، والجمع أثقلُ من الواحد.
 - ومنها: أنّ واو الواحد منها ضعيفة ساكنة في: (ثوب، وحوض، وروضة).
 - ومنها: أنّ قبل الواو كسرة؛ لأنّ الأصل: (ثواب، وحواض).
 - ومنها: أنّ بعد الواو ألفاً، والألف قريبة الشبه بالياء.
 - ومنها: أنّ اللّام صحيحة، إنّما هي: (ياء، وضاد).
- وإذا صحّت اللّام أمكن إعلال العين، ومتى لم تذكر هذه الأسباب كلّها، وأخلت ببعضها انكسر القول، ولم تجد هناك علّة " (١٠٠).

المبحث الثالث: قلب الواو ياءً إذا اجتمعا في كلمة بأربعة شروط
 ذهب ابن مالك إلى أن الواو تقلب ياءً إذا التقتا في كلمة بشروط أربعة، ذكر منها
 ثلاثة في (الألفية)، و (التسهيل)، فقال في (الألفية): (١٠١)

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَا، وَمِنْ عُرُوضٍ عَرَبِيًّا
 فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلَبُ مَدْغَمًا وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

والشروط الثلاثة المستنبطة من البيتين، هي:

١. أن تجتمع كل من الواو والياء في كلمة واحدة، فلو كانا في كلمتين، نحو: (يدعو ياسر)،
 و(يرمي واعد)، لم يجز الإبدال والإدغام.
٢. أن يكون سكون السابق منهما أصلياً، فلو كان عارضاً، نحو: (قوي) مخفف (قوي)،
 فإن أصله الكسر ثم إنه سکن للتخفيف، لم يُبدل الواو ولم تُدغم.
٣. ألا يكون الساكن بدلاً غير لازم، نحو: (رؤية) مخفف (رؤية)، فلا تُبدل الواو ياءً؛
 لعروض السكون.

والشرطان الأخيران مأخوذان من قول ابن مالك: "ومن عُرُوضٍ عَرَبِيًّا"، أي: من عُرُوضِ
 ذات، أو من عُرُوضِ سكون.
 وشمل ما استوفى الشروط صورتين: إحداهما: تقدّم الياء على الواو، نحو: (سيّد)، أصله:
 (سيّود)؛ لآئه من: (ساد يسود).

والأخرى: تقدّم الواو على الياء، نحو: (مرمي)، أصله: (مرموي)؛ لآئه اسم مفعول
 من: (رمي يرمي)، فأبدلت الواو فيهما ياءً، ثم أدغمت أولى الياءين في الأخرى (١٠٢)
 وابن مالك في كتاب (التسهيل) ذكر هذه الشروط مجتمعة، فقال: "تبدل ياء الواو الملاقية
 ياءً في كلمة، إن سکن سابقهما سكوناً أصلياً، ولم يكن بدلاً غير لازم" (١٠٣).
 وأمّا في (شرح الكافية الشافية)، وفي (إيجاز التعريف)، فقد زاد شرطاً رابعاً لوجوب
 الإعلال في كل كلمة اجتمع فيها الواو والياء، والسابق منهما ساكن، متأصل ذاتاً، وسكوناً،
 والشرط هو: (ألا يكون الثاني واواً تحرّكت لفظاً في أفرادٍ وتكسيرٍ غير لازمٍ بعد ياء
 التصغير)، وذلك نحو: (جدول)، فلك في تصغيره وجهان، قال ابن مالك في (شرح الكافية
 الشافية):

"وَلَكَ فِي تَصْغِيرِ نَحْوِ: جَدُولٍ وَجِهَانٍ، وَالْإِعْلَالِ أَوْلَى مَا وُلِيَ

تصغير (جَدُول): (جُدَيْل) على القياس؛ لأنَّ أصله: (جُدَيْول)، فاجتمعت الياءُ والواو في كلمة، وسكَن سابقهما سكوناً أصلياً، وهو غير مُبدلٍ من شيء، فاستحق من الإعلال ما استحق (سَيُود)؛ إذ قيل فيه: (سَيِد)، إلاَّ أنَّ (سَيِداً) لآزَمَةُ هذا الإعلالُ ولم يُلازم (جُدَيْلاً)، بل قيل فيه -أيضاً-: (جُدَيْول)، تشبيهاً لوقوع الواو فيه بعد (ياء) التصغير بوقوعها بعد (ألف) التكمير في (جَدَاول)" (١٠٤).

وهذا الشرط أكَّده ابن مالك في (إيجاز التعريف)، فقال: "إذا التقت الواو والياء في كلمة، وسكن سابقهما، ولم يكن عارضاً هو ولا سكونه، أُبدلت الواو ياءً، وأدغمت إحدى الياءين في الأخرى، كـ (سَيِد ، وطَيّ) ، أصلهما: (سَيُود، وطَوِي)؛ لأنَّهما من: (سَاد يَسُود)، و(طَوَى يطْوِي)، ففعل بهما ما ذكر".

ثم قال: "ومن العرب من يحمل التصغير على التكمير، فيقول: (جُدَيْول) في تصغير: (جَدُول)، واللغة الجيدة: (جُدَيْل)، وكذلك ما أشبهه بما صحَّت الواو في جمعه على مثال (مَفَاعِل)" (١٠٥).

قلت: الذي عليه جمهور علماء التصريف، هو الشروط الثلاثة التي اشترطها ابن مالك في (الألفية)، و(التسهيل)، قال الصيمري: "وتُبدل (الياء) - أيضاً - من (الواو) في موضع عين الفعل إذ اجتمعا وكان الأوَّل منهما ساكناً، سواء كان الساكن الأوَّل واواً أو ياءً. فالواو، كقولك: (لويته لِيّاً)، والأصل: (لَوِيّاً)، والياء، كقولك: (سَيِد)، والأصل: (سَيُود). وكذلك الواو والياء إذا اجتمعتا، وكانت الأولى منهما ساكنة فُلبت الواو، وإنما قُلبت الواو ياءً في هذا الموضع ولم تُقلب الياء واواً؛ لأنَّ الياء أخفُّ من الواو، فلما اجتمعتا ووجب الإدغام؛ للمقاربة قلب الأثقل إلى الأخفِّ تقدُّم أو تأخُّر؛ ولأنَّ قلب الواو إلى الياء أكثرُ في الكلام من قلب الياء إلى الواو؛ للرخفة التي ذكرنا؛ ولأنَّ مخرج الياء أمكنُ من مخرج الواو؛ لأنَّ الياء من وسط اللسان، والحرف المتوسط أمكنُ وأولى أن يُردَّ غيره إليه" (١٠٦).

المبحث الرابع: قلب الواو ياءً في الجمع على (فُعُول)

تُقلب الواو ياءً إذا كانت لام (فُعُول) - بضم الفاء - جمعاً، نحو: (عَصِيّ، ودُلِيّ، وقَفِيّ)، جمع: (عصا، ودُلُو، وقفا)، وأصلها: (عَصُورٌ، ودُلُورٌ، وقُفُورٌ)، فأبدلت الواو الأخيرة ياءً؛ لاستئصال اجتماع الواوين في الجمع، ثم أُعلت الواو الأولى بالقلب ياءً والإدغام، وكُسِر ما قبل الياء لتصحّ.

والتصحیح في الجمع شاذٌّ، نحو: (أب وأبُو)، و(نَجُو ونُجُو)، و(نَحُو ونُحُو).

فإن كان (فُعُول) مفرداً فالأكثر فيه التصحيح، والإعلال قليلٌ وشاذٌ، فمثال ما جاء على التصحيح: (عَلَا غُلُوبًا)، و(نَمَا نُمُومًا)، وهذا على الكثرة، وقد جاء الإعلال في قولهم: (عَنَا الشَّيْخُ عَتِيًّا)، أي: كَبُرَ، وهو قليلٌ (١٠٧).

قلت: هذا ما ذهب إليه ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)، وهو عدم التسوية بين (فُعُول) في المفرد، و(فُعُول) في الجمع في الإعلال والتصحيح، فالإعلال في الجمع أكثر، والتصحيح في المفرد أكثر، وسبب ذلك يعود لثقل الجمع وخفة المفرد، فقال:

"وَهَكَذَا الْوَجْهَانِ فِي (الْفُعُول) مِنْ ذِي الْوَاوِ لَا مَا جَمَعًا أَوْ فَرْدًا يَعْنِي
وَرُجَّحَ الْإِعْلَالَ فِي جَمْعٍ، وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوْلَى مَا أَتَّفَقِي
(الْفُعُول) جَمْعًا، نَحْوُ: (عُصِيَّ، وَذُلِّيَّ)، وَفَرْدًا، نَحْوُ: (الْقُسِيِّ...، وَالْعُتُوِّ...)، وَالتَّصْحِيحِ فِي
المفرد أكثر، نَحْوُ: (عَلَا غُلُوبًا)، و(نَمَا نُمُومًا)، وَالتَّصْحِيحِ فِي الجَمْعِ قَلِيلٌ، نَحْوُ: (أَبٍ وَأَبُو)،
و(نَجْوٍ وَنُجُوٍّ)" (١٠٨).

وهو — أيضاً — مذهبه في (التسهيل) و (إيجاز التعريف) (١٠٩).
وأما في (الألفية) فظاهر نظمه التسوية بين (فُعُول) في المفرد، و(فُعُول) في الجمع في الإعلال والتصحيح، فقال: (١١٠)

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا (الْفُعُول) مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنِي
والقول عندي في ذلك: — وهو الصحيح — عدم التسوية بينهما في مجيء الوجهين في كلٍ منهما، فما جاء على (فُعُول) مفرداً، نَحْوُ: (عُتُوٍّ)، فالوجه فيه إثبات الواو، والقلب جائزٌ، وهو قليلٌ؛ لأنه اجتمع في الطرف واوان، الأولى مدغمةٌ فخفيت، فكأنه ليس بين التاء وبين الواو الآخرة حاجزٌ؛ لضعف الواو بالإدغام.

وأما ما جاء على (فُعُول) جمعاً، نَحْوُ (عُصِيَّ)، فالوجه فيه قلب الواو ياءً ولم يجز ثباتها، والتصحيح شاذٌ، ثم إن شئت كسرت أول الكلمة إتباعاً لكسرة العين؛ ليكون العمل من وجه واحد، وإن شئت ضممته.

والسبب في لزوم القلب في الجمع دون المفرد، أن الجمع أثقل من المفرد، فإذا كان المفرد على خفته وتمكنه قد جاز فيه القلب، فمن باب الأولى أن يلزم الجمع الإبدال؛ لثقله (١١١).
وما ذكرته هو مذهب جمهور التحويين، قال سيبويه: "وقالوا: (عُتِيٌّ)، شبهوها — حيث كان قبلها حرفٌ مضمومٌ ولم يكن بينهما إلا حرفٌ ساكنٌ — بـ (أذِل) ، فالوجه في هذا التحو الواو، والأخرى عربية كثيرة .

والوجه في الجمع الياء، وذلك قولك : (تُدِي ، وَعَصِي)؛ لأنّ هذا جمعٌ كما أنّ (أَدْيًا) جمعٌ، وقد قال بعضهم: " إنكم لتنظرون في نُحُوٍ كثيرة " ، فشبهوها بـ(عُتُوٍ) ، وهذا قليلٌ، وإنّما أراد جمع (النحو)، فإنّما لزمته الياء حيث كانت الياء تدخل فيما هو أبعدُ شَبَهاً، يعني: (صِيَمٌ) وقد يكسرون أوّل الحروف لما بعده من الكسرة والياء، وهي لغةٌ جيدةٌ، وذلك قول بعضهم: (تُدِيٌّ، وَحَقِيٌّ، وَعَصِيٌّ، وَجَنِيٌّ) " (١١٢) .

المبحث الخامس : مواضع قلب الواو ياءً

ذهب ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) وخلاصتها (الألفية) إلى أنّ الواو تُقلب ياءً في تسعة مواضع، وقد أشرتُ إلى بعض منها في مباحث هذا الفصل، وهي مبثوثة في شروح (الألفية) وغيرها، وليس المقام — هنا — مقام ذكرها وسردّها؛ لأنّ في ذلك إطالةٌ لا طائلَ من ورائها (١١٣) .

وأما في (التسهيل) و(إيجاز التعريف)، فقد زاد فيهما موضعاً عاشراً تُقلب فيه الواو ياءً، وهو: (أن تقع الواو متوسطةً إثر كسرةٍ، وهي ساكنةٌ مفردةٌ)، نحو: (مِيزان، ومِيقَات، وإِيعاد)، أصلها: (مِوزان، ومِوقَات، وإِوِعاد)، مصدر: (أَوِعد)، قلبت الواو فيها ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، بخلاف نحو: (صِوان) ؛ لأنّ الواو فيه متحركةٌ لا ساكنةٌ .

قال ابن مالك في (التسهيل): " وكذلك الواو الواقعة إثر كسرةٍ متطرفةٍ، أو قبل عَلم التانيث، أو زيادتي (فَعْلان)، أو ساكنةً مفردةً لفظاً أو تقديراً " (١١٤) .

وقال في (إيجاز التعريف): " وكذلك تنقلب الواو الساكنة ياءً إذا انكسر ما قبلها، نحو: (إِيعاد) مصدر: (أَوِعد) ، فإنّ الياء فيه بدلٌ من الواو التي هي فاء الكلمة. ومثله : (المِيزان، والمِيراث، والمِيقَات)، فإنّهنّ من: (الوزن، والوراثَة، والوقت)، فانقلبت فيهنّ الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها " (١١٥) .

قلت: إيرادُ ابن مالك للموضع العاشر في (التسهيل)، و(إيجاز التعريف) جارٍ على مذهب الجمهور، قال سيبويه: " هذا بابٌ ما تنقلب فيه الواو ياءً، وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة، فمن ذلك قولهم: (المِيزان، والمِيعاد)، وإنّما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في: (لِيَة، وسَيِّد)، ونحوهما، وكما يكرهون الضمّة بعد الكسرة، حتى إنّّه ليس في الكلام أن يكسروا أوّل حرف ويضموا الثاني، نحو (فَعِل) ...، وترك الواو في (مِوزان) أثقل، من قبل أنّه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيء " (١١٦) .

المبحث السادس: قلب الياء واواً إذا كانت لاماً لـ (فَعَلَى) اسماً
من المواضع التي تُقلب فيها الياء واواً، أن تكون لاماً (لَفَعَلَى) اسماً لا صفةً، نحو: (تَقْوَى،
وَشَرْوَى، وَفَتْوَى)، والأصل فيها: (تَقِيًا، وَشَرِيًا، وَفَتِيًا)؛ لأنها من: (تَقِيَت، وَشَرِيَت،
وَفَتِيَت)، أُبدلت الياء فيهنّ واواً فرقاً بين الاسم والصفة، وخصّوا الاسم بالإعلال؛ لأنّه أخفُّ
من الصفة، فكان أحمل للثقل.

هذا ما ذهب إليه ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) و(الألفية)، فقال:
" من لَامٍ (فَعَلَى) اسماً أتى الواوُ بَدَلُ ياءِ كـ (تَقْوَى) غالباً جاذا البَدَلُ
إذا كان لَامٌ (فَعَلَى) ياءً وكان صفةً صحَّ ولم يَعتَلَّ، نحو: (صَدِيًا، وَخَزِيًا)، فإن كان اسماً غير
صفة أُعلِّ — غالباً — بإبدال الياء واواً، كـ (التَّقْوَى)، و(البَقْوَى)، بمعنى: البَقَاء،
و(الثَّنْوَى)، بمعنى: الثَّنِيَا، و(الْفَتْوَى)، بمعنى: الفَتِيَا، و(الشَّرْوَى)، بمعنى: المِثْل " (١١٧).
وأما في (التسهيل) فقد ذهب إلى أن هذا القلب شاذٌّ، فقال: " وشذَّ إبدال الواوِ من
الياء لاماً (لَفَعَلَى) اسماً " (١١٨)، وهو عكس ما ذكره في (شرح الكافية الشافية) و(الألفية).
وذهب — أيضاً — في (إيجاز التعريف) إلى القول بأن القلب المذكور أنفاً من شواذ الإعلال،
مؤيداً ما ذهب إليه بالاحتجاج بالأدلة والتعليل، فقال: " من شواذ الإعلال: إبدال الواوِ من
الياء في (فَعَلَى) اسماً، كـ (الثَّنْوَى، والبَقْوَى، والتَّقْوَى، و(الْفَتْوَى)، والأصل فيهنّ الياء؛
لأنهن من: الثَّنِي، والبَقِيَا، والثَّقِي، مصدر: تَقِيَت، بمعنى: اتَّقِيَت، والفُتِيَا .

وأكثر التحوّين يجعلون هذا مطرداً، ويزعمون أن ذلك فعل فرقا بين الاسم والصفة
وأوثر الاسم بهذا الإعلال؛ لأنّه مستثقلٌ، فكان الاسم أحمل له لخفته وثقل الصفة، كما أنّهم
حين قصدوا التفرقة بين الاسم والصفة في جمع (فَعَلَة)، حرّكوا عين الاسم وأبقوا عين الصفة
على أصلها، وألحقوا بالأربعة المذكورة: (الشَّرْوَى، والطَّعْوَى، والعَوَى، والرَّعْوَى)، زاعمين
أن أصلها من الياء، والأوّلَى عندي جعل هذه الأواخر من الواو؛ سداً لباب التكثير من
الشذوذ حين أمكن سده " .

ثمّ قال: " وهذا أوّلَى من شذوذ يُؤدّي إلى قول من قال: أُبدلت الواوِ من الياء في
(فَعَلَى) اسماً مقاصّةً منها؛ إذ كانت هي المغلّبة عليها في معظم الكلام.
وحسبُ هذا القول ضعفاً أنّه يوجب أن يكون ما فعل من الإعلال المطرد الذي
اقتضته الحكمة ظلماً وتعدياً؛ إذ المقاصّة لا تكون في غير تعدّد .

وقولهم: فُعل هذا الإعلال فرقاً بين الاسم والصفة كما فرّق بينهما في جمع (فَعْلَة) ليس بجيد — أيضاً — ؛ لأنّ الالتباس هناك واقع، كـ(جَلَدَات، وَنَدَبَات، وَعَدَلَات، وَحَشَرَات)، فبتسكين عيناتها يعلم أنّهن جمع: (جَلْدَة)، بمعنى: شديدة، و(نَدْبَة)، بمعنى: نشطية، و(عَدْلَة)، بمعنى: ذات عدالة، و(حَشْرَة)، بمعنى: رقيقة، و — بفتحها — يُعْلَم أنّهن جمع مرّة من: (جَلْد، وَنَدَب، وَحَشْر)، فظهرت فائدة الفرق هناك.

وأما (الثنوى) وأخواتها فألفاظٌ قليلةٌ يُكنى في بيان أمرها بأدنى قرينة لو خيف التباس، فكيف والالتباس مأمونٌ؛ إذ لا توجد صفات توافق (ثنوى) وأخواتها لفظاً.

وممّا يُبيّن أنّ إبدال يائها واواً شاذٌّ تصحيح ياء (الرياء): وهي الراححة، و(الطغيا): وهو ولد البقرة الوحشية — تُفتح طاؤه وتضم — ، و(سغيا): اسم موضع، فهذه الثلاثة الجائية على الأصل، والتجنّب للشذوذ أولى بالقياس عليها " (١١٩) .

قلت : الصّحیح والرّاجحُ هو ما ذكره ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)، و(الألفية) من أنّ الياء تُقلب واواً إذا وقعت لاماً (لفعلياً) اسماً لا صفةً، نحو: (تقوى)؛ لأنّه موافقٌ لمذهب سيويه وجمهور التّحويين في كون القلب للاسم مطرداً، وإقرار الياء فيها شاذٌّ، قال سيويه: "هذا بابٌ ما تُقلب فيه الياء واواً؛ يُفصل بين الصّفة والاسم، وذلك (فعلياً) إذا كانت اسماً، أبدلوا مكانها الواو، نحو: (الشروى، والتقوى، والفتوى).

وإذا كانت صفة تركوها على الأصل، وذلك نحو: (صدّيا، وخزّيا، وريّيا)، ولو كانت (ريّيا) اسماً لقلت: (روى)؛ لأنك كنت تُبدل واواً موضع اللام، وتثبت الواو التي هي عينٌ" (١٢٠) . وما قاله سيويه هو مذهب جمهور التّحويين، وفيه ردٌّ على ابن مالك فيما ذكره في (التسهيل)، و(إيجاز التعريف) بأن قلب الواو من الياء لاماً (لفعلياً) اسماً شاذٌّ.

المبحث السابع: شروط قلب الواو أو الياء ألفاً

اشترط ابن مالك في (الألفية) أحد عشر شرطاً لوجوب قلب الواو أو الياء ألفاً، وهي:

- ١ . أن يتحرّكاً، وإليه الإشارة بقوله: " مِنْ وَاوٍ أَوْ ياءٍ بِتَحْرِيكِ " .
- ٢ . أن تكون حركتهما أصلية، وهو المشار إليه بقوله: " أَصْلٌ " .
- ٣ . أن ينفتح ما قبلهما، وهو المشار إليه بقوله: " بَعْدَ فَتْحٍ " .
- ٤ . أن تكون الفتحة متصلة، أي: في كلمتيهما، وهو المشار إليه بقوله: " مُتَّصِلٌ " .
- ٥ . أن يكون اتصاليهما أصلياً، وتشمله الإشارة بقوله: " مُتَّصِلٌ " (١٢١) .

٦. أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألا يليهما ألف ولا ياء، مشددة إن كانتا لامين، وإلى هذا أشار بقوله:

إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سَكَّنَ كَفُّ إِعْلَالِ غَيْرِ اللَّامِ وَهِيَ لَا يُكْفُّ
إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلْفٍ أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أَلْفُ

٧. ألا تكون إحداهما عيناً لوزن (فعل) الذي الوصف منه على (أفعل).

٨. ألا تكون إحداهما عيناً لمصدر هذا الفعل الذي الوصف منه على (أفعل)، وإلى هذين الشرطين أشار ابن مالك بقوله:

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفِعَالًا ذَا أَفْعَلٍ، كَأَعْيَدٍ وَأَحْوَلًا

٩. وهو مختص بالواو، ألا تكون عيناً لوزن (افتعل) الدال على (التفاعل)، أي: التشارك في الفاعلية والمفعولية، وإلى هذا أشار بقوله:

وَإِنْ يَبِينُ تَفَاعُلٌ مِنْ أَفْتَعَلُ وَالْعَيْنُ وَأَوْسَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلِّ

١٠. ألا تكون إحداهما متلوّة بحرف يستحق هذا الإعلال، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُحِقُّ صَحَّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ

١١. ألا تكون إحداهما عيناً لما آخره زيادة تختص بالأسماء، وإليه أشار ابن مالك فقال:

وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسَلَّمَ

وتقدير البيت : وعين ما قد زيد في آخره ما يخص الاسم واجب سلامته .

قلت: هذا ما ذكره ابن مالك في (الألفية)، وتابعه في ذلك شراحها، وهو مذهب جمهور التحويين، (١٢٢)، وهو — أيضا — مذهبه في كتابه (إيجاز التعريف) (١٢٣). وأما في (شرح الكافية الشافية) و (التسهيل)، فقد زاد شرطين آخرين، أحدهما ذكره فيهما، وهو:

١٢. ألا تكون العين بدلاً من حرف لا يُعَلِّ.

احتراز به عن قولهم في (شجرة): (شيرة)، فلم يُعَلِّوا؛ لأن (الياء) بدل من (الجيم)، قال ابن مالك في (التسهيل): " وتُعَلُّ العين بعد الفتحة بالإعلال المذكور، إن لم يُسَكَّنْ ما بعدها، أو يُعَلِّ، أو تكن هي بدلاً من حرف لا يُعَلِّ" (١٢٤).

وأما الشرط الثالث عشر والأخير، فقد ذكره في (شرح الكافية الشافية)، وهو:

١٣. ألا تكون إحداهما حالة في محل حرف لا يُعَلِّ، وإن لم يكن بدلاً.

احترز بذلك عن نحو: (أيس)، بمعنى: (يئس)، فالياء فيه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تُعَلَّ؛ لأنها وقعت موقع الهمزة، والهمزة لو كانت في موضعها لم تُبدل، فعُوملت الياء معاملةً؛ لوقوعها موقعها، وإلى هذين الشرطين الأخيرين أشار ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)، فقال:

" وَقَدْ يَكْفُ سَبَبَ الإِعْلَالِ أَنْ يُنَابَ عَن حَرْفٍ بِتَصْحِيحِ قَمِنُ
كَقَوْلِهِمْ: (قَدْ أَيَسُوا) و(شِيرَهُ) نَاحِينَ مَنَحَى (يَسُوا) و(شَجَرَهُ)

يقال: بمعنى (يئس: أيس)، فيضعون الهمزة موضع الياء، والياء موضع الهمزة، ويُصححون الياء وإن تحركت وانفتح ما قبلها؛ لأنها وقعت موقع الهمزة، والهمزة لو كانت في محلها لم تُبدل، فعُوملت الياء معاملةً؛ لوقوعها موقعها.

وكذا قولهم: (شيرة) بمعنى: (شجرة)، صحح لوقوع (يائه) موقع (الجيم) " (١٢٥) .
وفي المسألة نفسها اختلف رأي ابن مالك في إعلال ألف التانيث المقصورة، نحو: (صوري، وحيدى)؛ لأن من شروط قلب الواو أو الياء ألفاً — وهو الشرط الحادي عشر — (الآ تكون إحداهما عيناً لما آخره زيادة تختص بالأسماء)، كالألف والنون، وألف التانيث، فلذلك صحنا في نحو: (الجولان، والهيمان، والصوري، والحيدى)؛ لأن الاسم بزيادة الألف والنون، وألف التانيث، يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وهو الفعل، فما جاء من هذا النوع مُعَلَّاً عُدَّ شاذًّا، نحو: (ماهان، وداران).

وقد اختلف الأَخْفَشُ والمَازِنِيُّ في إعلال أو تصحيح ألف التانيث المقصورة، نحو: (صوري، وحيدى)، فذهب الأَخْفَشُ إلى أن تصحيح ما فيه ألف التانيث المقصورة شاذٌّ لا يُقاس عليه؛ لأن هذه الألف في آخر الاسم لفظاً كألف اتصلت بفعلٍ دالة على التثنية، نحو: (فَعَلًا)، فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة (فَعَل).

وأما المَازِنِيُّ فقد ذهب إلى أن تصحيح هذا النوع قياسيٌّ؛ لأن ألف التانيث مختصة بالاسم، فهي كالألف والنون في (الطوفان).

فتصحح (صوري، وحيدى) عند المَازِنِيِّ مقيسٌ، وعند الأَخْفَشِ شاذٌّ لا يُقاس عليه (١٢٦) .
وإلى هذا الخلاف أشار ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)، فقال:

" وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسَلَّمَ
وَالْمَازِنِيُّ قَاسَ عَلَى كَ (الصَّوْرَى) وَعَدَّةُ الْأَخْفَشِ مِمَّا نَدَّرَا

(صَوْرَى): اسمُ ماءٍ من مياه العرب، وتصحيحُ واوِهِ عند المازنيِّ قياسيٌّ ؛ لأنَّ آخره ألفٌ تأنيث، وهي مختصةٌ بالأسماء، فلو بُني مثلها من (قَوْل) لقليل على رأيه: (قَوْلَى).
والأخفش يرى أنَّ تصحيحها شاذٌّ؛ لأنَّ ألفها في اللفظ كالف (فَعَلًا) إذا جعل علامة تشيية، فلو بُني مثلها من (قَوْل) على رأيه لقليل: (قَالًا) جرياً على القياس. كما أنَّ (قائلاً) لو حُدِيَ به في الجمع حذو (حَوَاكَة) وزناً لقليل: (قَالًا) باتفاق؛ لأنَّ ما شذَّ لا يُتبعُ في شذوذه " (١٢٧) .
وابن مالك في هذه المسألة قد اضطرب اختياره، فاختار في (التسهيل) إعلانها وعدم تصحيحها، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش، فقال: " وتصحيح نحو: (صَوْرَى) شاذٌّ لا يُقاس عليه، وفقاً لأبي الحسن " (١٢٨) .

وأما في (إيجاز التعريف) فقد اختار تصحيحها وعدم إعلانها، وهو مذهب المازنيِّ، فقال: "ويُمنعُ — أيضاً — من الإعلال المذكور كون حرف اللين عين (فَعَلَان)، كـ (الجَوْلَان، والسَّيْلَان)، أو عين (فَعَلَى)، كـ (الصَّوْرَى، والحَيْدَى)، وإنما صحَّ هذان المثالان؛ لأنَّ حركة عينهما لا تكون غير فتحة إلا في الصحيح على قلة، كـ(ظَرَبَان ، وسَبْعَان)، والفتحةُ لحقتها لا يُعلِّ ما هي فيه .

وليس بلازم إلا فيما يُوازن مكسوراً أو مضموماً، كـ(فَعَل) فإنه يُوازن (فُعِل، وفَعِل)، فأُعِلَّ حملاً عليهما.

وليس لنا في المعتلِّ العين (فَعَلَان)، ولا (فُعَلَان)، فيُحمل عليه (فَعَلَان)، ولا لنا (فَعَلَى)، ولا (فُعَلَى)، فيُحمل عليه (فَعَلَى)، فوجب تصحيحهما لذلك " (١٢٩) .
قلتُ: الصَّحيح والراجح في المسألة هو ما اختاره ابن مالك في (إيجاز التعريف)، وهو مذهب سيبويه والمازنيِّ وجمهور التحويين؛ إذ ذهبوا إلى تصحيح الواو وعدم إعلانها في نحو: (صَوْرَى، وحَيْدَى)، وذلك لخروج الاسم — بما لحقه في آخره من زيادة ألف التأنيث اللازمة للكلمة — عن مشابهة الفعل ؛ لأنَّ هذه الزيادة، وزيادة الألف والتون، نحو: (الجَوْلَان)، مما تختصُّ به الأسماءُ دون الأفعال، قال سيبويه: " وأما (فَعَلَان) فيجري على الأصل، و(فَعَلَى)، نحو: (جَوْلَان ، وحَيْدَان، وصَوْرَى، وحَيْدَى)، جعلوه بالزيادة حين لحقته بمتلة مالا زيادة فيه مما لم يجيء على مثال الفعل، نحو: (الحَوْل ، والغَيْر ، واللَّوْمَة)، ومع هذا أنهم لم يكونوا ليجيئوا بهما في المعتلِّ الأضعف على الأصل ، نحو: (غَزَوَان ، ونَزَوَان ، ونَفْيَان)، ويُتركان في المعتلِّ الأقوى.

وقد قال بعضهم: في (فَعْلَان) و(فَعَلَى)، كما قالوا: في (فَعَلَ) ولا زيادة فيه، جعلوا الزيادة في آخره بمتزلة (الهاء) ، وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه، وذلك قولهم: (دَارَانٌ) من: (دار يَدُورُ)، و(حَادَانٌ) من: (حَاد يَحِيدُ) ، و(هَامَانٌ ، وَذَالَانٌ)، وهذا ليس بالمطّرد ، كما لا تطّرد أشياء كثيرة ذكرناها .
وأما (فُعَلَى، و فَعَلَى) وهذا التحو، فلا تدخله العلة ، كما لا تدخل (فُعَلٌ، و فَعَلٌ) " (١٣٠) .

الفصل الرابع

الإعلال بالنقل : وفيه مبحثان

المبحث الأول: أن يكون حرف العلة عين فعل أجوف قبله ساكنٌ صحيحٌ
اعلم أنه إذا كانت عين الفعل واوًا أو ياءً متحركتين و قبلهما ساكنٌ صحيحٌ،
وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها؛ لاستثاقها على حرف العلة، نحو: (يَقُوم، وَيَبِين)،
والأصل: (يَقُوم، وَيَبِين)، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، أعني (القاف) في:
(يَقُوم)، و(الباء) في: (يَبِين) فسكنت الواو والياء.

ثم اعلم أنه يجب بعد النقل أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة، وذلك
مثل ما تقدم، وإن لم يجانسها قلبت حرفاً يجانس الحركة، نحو: (يَخَاف، وَيُخِيف)، وأصلهما:
(يَخُوف، وَيُخَوِّف) (١٣١) .

ولهذا النقل شروطٌ خمسة، ذكر منها ابن مالك في (الألفية) أربعة فقط، هي: (١٣٢)
١. أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحاً، فإن كان حرف علة لم يُنقل إليه، نحو:
(قَاوَل، وَبَايَع)، وإلى هذا الشرط أشار بقوله :

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ اتَّ عَيْنَ فِعْلٍ كَ (أَبْن)

٢. ألا يكون الفعل فعل تعجب، نحو: (مَا أَبِينِ الشَّيْءَ) و(أَبِينُ بِهِ) !

٣. ألا يكون من المضاعف اللام، نحو: (أَبِيضٌ، وَأَسْوَدٌ) .

٤. ألا يكون من المعتل اللام، نحو: (أَهْوَى)، فلا يدخله النقل لئلا يتوالى إعلالان وإلى

هذه الشروط الثلاثة الأخيرة أشار ابن مالك، فقال:

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٍ وَلَا كَ (أَبِيضٌ) أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ عُلَّالًا

أما الشرط الخامس فقد ذكره ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)، و(التسهيل)،

و(إيجاز التعريف)، وهو: ألا يكون الفعل موافقاً لـ (فعل) الذي بمعنى: (أفعل)، وكذا ما

تصرّف منه، وذلك نحو: (يَعُورُ) مضارع: (عُور)، ونحو: (أَعُورَهُ اللهُ)، قال في (شرح الكافية

الشافية):

" إِنْ لَمْ تُضَاعَفْ لِأَمِّهِ أَوْ تَعْتَلِلَ أَوْ يَكُ مِمَّا صَحَّحُوهُ مِنْ (فِعْلٍ)

فلو كان ما فيه سببُ الإعلال المذكور من تصارييف (فعل) المستحق للتصحيح، وجب تصحيحه - أيضاً -، كـ (يَعُورُ) ، و (أَعُورَه اللهُ) " (١٣٣) .
 و قال - أيضاً - في (التسهيل) : " إن كانت الياءُ أو الواو عَيْنَ (فعلٍ) ، لا لتعجبٍ ، ولا موافقٍ لـ (فعل) الذي بمعنى : (أفعل) ، ولا مُصرّفٍ منهما " (١٣٤) .
 أي: إن كانت الياءُ أو الواو عينيّ فعلٍ تعجبٍ ، أو (فعل) بمعنى : (أفعل) ، صحّنا ولم نُعلّ بنقل حركتها إلى الساكن قبلها .

قلت: الشرط الذي زاده ابن مالك في غير (الألفية) في الإعلال بالنقل - وهو: ألا يكون الفعلُ موافقاً لـ (فعل) بمعنى: (أفعل) ، وكذا ما تصرّف منه - هو الصّحيح والرّاجح الذي عليه جمهور التّحويين؛ لأنّ السبب في عدم إعلال، نحو: (استعور، وأعور)، وإن كانا في الظاهر، كـ (استقوم، وأقوم)، أنّ أصلهما ليس مُعللاً حتى يُحملا في الإعلال عليه، قال سيبويه: " وأما قولهم : (عور يعور)، و (حول يحول) ، و (صيد يصيد)، فإنّما جاءوا بهنّ على الأصل في معنى ما لا بُدّ له من أن يخرج على الأصل، نحو: (اعوررت، واحوللت، وأبيضضت، واسودذت)، فلمّا كنّ في معنى ما لا بُدّ له من أن يخرج على الأصل؛ لسكون ما قبله تحركن، فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلت ولكنها بُنيت على الأصل إذ كان الأمر على هذا "

وقال في موضعٍ آخر: " فإذا لم تعتلّ الواو في هذا ولا الياءُ ، نحو: (عورت، وصيدت)، فإنّ الواو والياء لا تعتلان إذا لحق الأفعال الزيادةُ وتصرّفت؛ لأنّ الواو بمترلة واو (شويت) ، والياءُ بمترلة ياء (حييت) ، ألا ترى أنّك تقول : (ألا أعورَ اللهُ عينه)، إذا أردت (أفعلت) من: (عورت)، و (أصيد اللهُ بعيره) " (١٣٥) .

المبحث الثاني: أن يكون حرفُ العلة عينَ مصدرٍ على (إفعال) أو (استفعال) من مواضع الإعلال بالنقل: إعلالُ المصدر الكائن على (إفعال) أو (استفعال) ممّا أعلت عينه، فهما يُعلان حملا على فعليهما: (أفعل، واستفعل) الأجوفين، بشرط أن يكونا قد أعلّ فعلاهما، نحو: (إقامة، واستقامة)، وأصلهما: (اقوام، واستقوام)، فنقلت فتحة الواو إلى (القاف)، ثمّ قلبت الواو ألفاً؛ لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقى ألفان، الأولى بدل العين، والثانية ألف (إفعال، واستفعال)، فوجب حذفُ أحدهما، واختار ابن مالك - وهو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور التّحويين - حذفَ الألف الثانية، أي: ألف (إفعال)

واستفعال)؛ لأنها زائدة؛ ولأنها قريبة من الطرف، ولأن الاستفعال بها حصل، ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التانيث، فقيل: (إقامة، واستقامة).

وأما الأخص فقد ذهب إلى أن المحذوفة هي الألف الأولى، أي: المنقلبة عن العين؛ لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين حذف الأول منهما إذا كان مدًّا؛ ولأن الألف في (إفعال، واستفعال) علامة المصدر فينبغي المحافظة عليها، وهو الأقيس؛ لأنه متمشٍ مع قواعد التخلص من التقاء الساكنين التي يقرها سيبويه ومن تبعه من البصريين (١٣٦).

قلت: ما سبق ذكره هو مذهب ابن مالك، قال في (الألفية): (١٣٧)

وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

أَزَلْ لَذَا الْإِعْلَالِ وَالتَّالِزِمْ عَوْضُ وَحَذْفُهَا بِالتَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضُ

وقال في (إيجاز التعريف): "يجب الإعلال المذكور - أيضاً - لما اعتلت عينه من مصدر على (إفعال) أو (استفعال) حملاً على فعله، فتسكن العين حين تنقل حركتها، وتنقلب ألفاً؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فتلتقي مع الألف الزائدة قبل اللام، فيعاملان معاملة الواوين من (مفعول) الذي عينه واوٌ ولائمه صحيحة، ويعوض من الحذوف هاء التانيث، كـ(إقامة، واستقامة)، وهما في الأصل: (إقوام، واستقوام)، ثم فعل لهما من النقل، والقلب، والحذف، والتعويض ما ذكر" (١٣٨).

لكن ابن مالك ذهب في المسألة نفسها في (إيجاز التعريف) إلى أنه قد ورد تصحيح (إفعال) مصدرًا كثيرًا، وكذا تصحيح (استفعال) وفروعهما، وذلك نحو: (إغوال، وإغيال، وإجواد، وإغيام)، ونحو: (استخواد، واستغيال، واستنواق، واسترواح).

وصرح - أيضاً - في (إيجاز التعريف) بأن أبا زيد الأنصاري رآه مقيسًا؛ لكثرة ما ورد منهما مصححًا، وسكت ابن مالك ولم يخالفه، وفي ذلك دلالة على أنه يرى ذلك، فقال: "لما كان الباعث على إعلال ما أُعلِّ طلب التخفيف، وكان الثقل الحاصل بترك هذا الإعلال أهون من غيره؛ لسكون ما قبل حرف العلة، ترك في كثيرٍ مما يستحقه تنبيهًا على ذلك، وأكثر ما ترك في (الإفعال) مصدرًا، و(الاستفعال)، وفروعهما، كـ(الإغيال، والاستخواد)، حتى رآه أبو زيد الأنصاري مقيسًا" (١٣٩).

إلا أن ابن مالك في (التسهيل) صرح بمخالفته لأبي زيد الأنصاري، فيما سبق ذكره، وذكر أن ما ورد منه مصححًا لا يُقاس عليه مطلقًا، فقال: "وربما صحح (الإفعال) و(الاستفعال) وفروعهما، ولا يُقاس على ذلك مطلقًا، خلافًا لأبي زيد" (١٤٠).

والقول عندي في ذلك : هو ما ذهب إليه ابن مالك في (التسهيل) أنه لا ينفاس ما جاء من ذلك مصححاً مطلقاً، وهو مذهب جمهور النحويين.

وأما ما ذهب إليه أبو زيد الأنصاري، وتبعه في ذلك الجوهري، وهو أنه يُقاس على ذلك؛ لأنه لغة قوم من العرب، وأنها لغة فصيحة، فهذا كله عند النحاة شاذٌ يُحفظ ولا يُقاس عليه، وذلك لقلة ما سُمع من تصحيح (أفعل، واستفعل)، قال سيبويه: " وقد جاءت حروف على الأصل غير معتلة لما أسكن ما قبله، فيما ذكرت لك قبل هذا، شبهوه بـ(فاعلت) إذا كان ما قبله ساكناً، كما يسكن ما قبل واو (فاعلت)، وليس هذا بمطرد، كما أن بدل التاء في باب (أولجت) ليس بمطرد، وذلك نحو قولهم: (أجودت، وأطولت، واستحوذ، واستروح، وأطيب، وأخيلت، وأغيلت، وأغيمت، واستغيل)، فكل هذا في اللغة المطردة، إلا أننا لم نسمعهم قالوا إلا: (استروح إليه، وأغيلت، واستحوذ)، بينوا في هذه الأحرف كما بينوا في (فاعلت)، فجعلوها بمنزلتها في أنها لا تتغير، كما جعلوها بمنزلتها حيث أحيوها فيما تعتل فيه، نحو: (اجتوروا)، إذ توهموا (تفاعلوا) " (١٤١) .

وقال ابن جني: " فهذه الأشياء الشاذة إنما خرجت كالتنبيه على أصول ما غير، وأنه لولا ما لحقه من العلل العارضة، لكان سبيله أن يجيء على غير هذه الهيئة المستعملة " (١٤٢) .
واعلم أن ابن مالك أحدث له في المسألة نفسها قولاً ثالثاً، فقد نص في (التسهيل) على أن ما ورد من (الإفعال، والاستفعال) مصححاً يكون قياسياً بشرط أن يكون قد أهمل فعله الثلاثي، نحو: (استنواق)، فقال: " وربما صحح (الإفعال) و (الاستفعال) وفروعهما، ولا يُقاس على ذلك مطلقاً، خلافاً لأبي زيد، بل إذا أهمل الثلاثي، كـ (استنواق) " (١٤٣) .

وقد وضّح ابن عقيل رأي ابن مالك فيما ذهب إليه، فقال: " بل إذا أهمل الثلاثي، كـ(استنواق)، وهذا يُبين قوله: (مطلقاً)، فاختر لنفسه مقالةً ثالثة، وهي : إن كان (استفعل) ليس له فعلٌ ثلاثي، كـ(استنواق) اطرّد تصحيحه، فلم يقولوا من هذا : (ناق)، ولا من (استحوذ): (حاذ)، ولا من (استيست الشاة): (تاس)، وإن كان له ذلك، نحو: (استقام)، لم يطرّد تصحيحه .

وكأن المصنّف رأى أن المسموع من (استفعل) مصححاً ورد كذلك، فقاس على ما سُمع ما ناسبه دون غيره " (١٤٤) .

قُلْتُ: الذي عليه جمهور التحويين — ويؤيده نصُّ سيبويه، ونصُّ ابن جنِّيِّ السَّابِقِ ذِكْرُهُمَا —
هو أنَّ ما ورد من (الإِفْعَالِ) و(الاسْتِفْعَالِ) مصحَّحاً ليس بمطَّردٍ، بل هو شاذٌّ يُحْفَظُ ولا
يُقَاسُ عليه، وذلك لقلَّةِ ما سُمِعَ منهما مصحَّحاً .
وبذلك يبطلُ مذهبُ أبي زيدِ الأنصاريِّ ، و من وافقه ، و — أيضاً — يبطلُ ما أحدثه ابن
مالكٍ في المسألة من قولٍ ثالثٍ .

الفصل الخامس

الإبدال في الحروف الصحيحة

وفيه مبحثٌ واحدٌ: هو إبدال (الطاء) أو (الذال) من (تاء الافتعال) أولاً: ذهب ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) و (الألفية) إلى أنّ (الطاء) تُبدل وجوباً من (تاء الافتعال) إذا كانت فاؤه: (صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً) ، وتُسمّى أحرف الإطباق. تقول في (افتعل) من (صبر: اصْطَبِرَ)، ولا تُدغم ، ومن (ضرب: اضْطَرَبَ)، ولا تُدغم، ومن (طهر: اطْهَرَ)، ثمّ يجب الإدغام ، فتقول: (اطْهَرَ) ؛ لاجتماع المثلين في كلمة وأولهما ساكنٌ، وتقول في (ظلم: اظْطَلَمَ)، ويجوز لك فيه ثلاثة أوجهٍ : الإظهار لكلٍ منهما، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ، ومع عكسه.

ثانياً: — أيضاً — في الكتابين السابقين ذهب ابن مالك إلى أنّ (الذال) تُبدل وجوباً من (تاء الافتعال) إذا كانت فاؤه: (دالاً، أو ذالاً، أو زايًا)، تقول في (افتعل) من (دان: ادْأَنَ)، ثمّ يجب الإدغام لما ذكرناه في (اطْهَرَ)، ومن (زجر: ازْجَرَ) ولا تُدغم، ومن (ذكر: ادْكَرَ)، ولك فيه الثلاثة الأوجه المتقدمة في: (اظْطَلَمَ) (١٤٥)، وإلى هذين الموضعين أشار ابن مالك في (الألفية)، فقال: (١٤٦)

طَا(تَا) اِفْتَعَالٍ رُدُّ اِثْرٍ مُطْبِقٍ فِي ادَّانَ وَاَزْدَدُ وَاذْكَرُ دَالًا بَقِي

وأشار إليهما — أيضاً — في (شرح الكافية الشافية)، فقال:

" إِنْ طَاءٌ أَوْ ظَاءٌ أَوْ الصَّادُ تَلَا

طَاءً، وَبَعْدَ الدَّالِ دَالًا صَبْرًا

أَوْ أُخْتَهَا تَاءُ اِفْتَعَالٍ جُعِلَا

أَوْ ذَالٌ أَوْ زَايٌ كَمِثْلِ اِزْدَجْرَا

إِذَا بُنِيَ (اِفْتَعَالٌ) أَوْ شَيْءٌ مِنْ تَصَارِيفِهِ مِمَّا فَاؤُهُ : (صَادٌ، أَوْ ضَادٌ، أَوْ طَاءٌ، أَوْ ظَاءٌ)، وَجِبَ إِبْدَالُ التَّاءِ طَاءً تَخْفِيفًا ؛ لِأَنَّ وَقُوعَ التَّاءِ بَعْدَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ مُسْتَثْقَلٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ: (اِصْطَبَرَ، وَاِضْطَرَمَ، وَاطْعَنُوا، وَاظْلَمُوا) .

وَإِذَا بُنِيَ ذَلِكَ مِمَّا فَاؤُهُ : (دَالٌ، أَوْ ذَالٌ، أَوْ زَايٌ) جِيءَ بِدَالٍ بَدَلَ (التَّاءِ)، نَحْوُ: (ادْفَقُوا)، بِمَعْنَى: تَدَفَّقُوا، وَ(ادْكُرُوا)، بِمَعْنَى: تَذَكَّرُوا، وَ(ازْدَانَ)، بِمَعْنَى: تَزَيَّنَ، وَالْأَصْلُ: (ادْتَفَّقُوا، وَاذْتَكَّرُوا، وَازْتَنَانُ) " (١٤٧) .

واقْتصارُ ابن مالك في هذين الكتابين على هذه المواضع في الإبدال من (تاء الافتعال)، مقتضاه أنها تُقرَّر بعد سائر الحروف ولا تُبدل، وهو بخلاف ما ذكره في (التسهيل) وفي (إيجاز التعريف) من أن (تاء الافتعال) تُبدل من غير ما ذكر آنفاً، وهو ما سنوضحه في الموضوع التالي .

ثالثاً: لم يقتصر ابن مالك في (التسهيل) وفي (إيجاز التعريف) على الإبدال من (تاء الافتعال) فيما ذكر في الموضوعين السابقين، بل ذكر فيهما أن (تاء الافتعال) تُبدل (تاءً) بعد (الشاء)، فيقال: (أثرد)، وهو (أفتعل) من: (ثرد)، أو تُدغم فيها (الشاء) فيقال: (أثرد) .

وإلى الإبدال المذكور أشار ابن مالك في (إيجاز التعريف)، فقال: "الشاءُ حرفٌ رخوٌ، والتاءُ حرفٌ شديدٌ، وهما مشتركان في الهمس، ومخرجاها متقاربان، فإن اجتمعوا في (الافتعال) وفروعه وتقدّمت (الشاء) ثقل تلاقيهما؛ لأنهما مثلاًن من وجه، وضدان من وجه، فخففاً يجعل (الشاء) تاءً، أو (التاء) تاءً، وإدغام أحدهما في الآخر، كـ (الأثرد، والأثرد)، وهو اتخاذ الشريد، وأصله: (أثرد)، فمن قال: (أثرد)، غلب جانب (الشاء)؛ لأصالتها وتقدّمها، ومن قال: (أثرد)، غلب جانب (التاء)؛ لشدّتها ولكونها مزيدةً لمعنى " (١٤٨) .

وزاد فيهما — أيضاً — أن (التاء) قد تُبدل (دالاً) بعد (الجيم)، فيقال في (اجتمعوا): (اجدّمعوا)، وفي (اجتزّ: اجدرّ)، وهذا الإبدال قيل فيه: لا يُقاس عليه، وكلام ابن مالك في (إيجاز التعريف) أنه لغةٌ لبعض العرب، يُستشف منه أنه يجوز القياس عليه، فقال: " فلو كانت (فاء الافتعال) (جيماً)، كـ (الاجتماع)، فمن العرب من يستثقل سلامة (التاء)، فيجعلها (دالاً)، كـ (الاجتماع)، وعلى ذلك قول الشاعر:

فقلتُ لصاحبي لا تحبسانا بنزع أصوله واجدرّ شيحاً

أراد: واجتزّ " (١٤٩) .

وإبدال (تاء الافتعال) وفروعه من الحروف التي ذكرتها في المواضع الثلاثة السابق ذكرها، أشار إليها ابن مالك في (التسهيل) إجمالاً، فقال: " وتُبدل (تاء الافتعال) وفروعه (تاءً) بعد: (الشاء)، أو تُدغم فيها، و(دالاً) بعد: (الدال، أو الدال، أو الزاي)، و(طاءً) بعد: (الطاء)، أو (الظاء)، أو (الصاد، أو الضاد)، وتُدغم في بدلها (الظاء) و (الدال)، أو يظهران، وقد تُجعل مثل ما قبلها من: (ظاء)، أو (ذال)، أو حرفٍ صغيرٍ، وقد تُبدل (دالاً) بعد: (الجيم) " (١٥٠) .

قلت: ما ذهب إليه ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) و (الألفية) هو مذهب جمهور النحويين بلا خلاف ، قال سيبويه: " وأما (البدال) فتبدل من (التاء) في (أفتعل)، إذا كانت بعد (الزاي) في (ازدجر)، ونحوها .

و(الطاء) منها في (أفتعل)، إذا كانت بعد (الضاد) في (أفتعل)، نحو: (اضطهد) وكذلك إذا كانت بعد (الصاد) في مثل: (اصطبر)، وبعد (الظاء) في هذا " (١٥١) .

وأما ما زاده في (التسهيل) و (إيجاز التعريف)، وهو أن (تاء الأفتعال) تبدل (تاء) بعد (التاء)، أو تُدغم فيها، فهو مذهب سيبويه والجمهور، قال سيبويه: " وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرف واحد، ولم يكن الحرفان منفصلين ازدادا ثقلاً واعتلالاً، كما كان المثالان إذ لم يكونا منفصلين أثقل ؛ لأنّ الحرف لا يفارقه ما يستقلون، فمن ذلك قولهم في (مُتَرِد): (مُتَرِد) ؛ لأنّهما متقاربان مهموسان، والبيان حسنٌ، وبعضهم يقول: (مُتَرِد)، وهي عربيّة جيّدة، والقياس: (مُتَرِد) ؛ لأنّ أصل الإدغام أن يُدغم الأوّل في الآخر " وقال في موضع آخر: " وقال ناسٌ كثيرٌ: (مُتَرِد) في (مُتَرِد) ؛ إذ كانا من حيزٍ واحدٍ، وفي حرف واحد " (١٥٢) .

وأما — أيضاً — ما زاده في الكتابين السابقين من إبدال (التاء) (دالاً) بعد (الجيم)، فالمسألة فيها خلافٌ ، فمن النحويين من ذهب إلى القياس، وعامتهم ذهب إلى أنّه لا يُقاس ، بل يُقتصر فيه على السماع، قال ابن جنّي: " وقد قلبت (تاء الأفتعال) (دالاً) مع (الجيم) في بعض اللغات، قالوا: (اجدمعوا) في (اجتمعوا)، و(اجدرّ) في: (اجتزّ)، ولا يُقاس ذلك إلاّ أن يُسمع ، لا تقول في (اجترّاً): (اجدرّاً)، ولا في (اجترّح): (اجدرّح) " (١٥٣) .

الفصل السادس

الإعلال بالحذف

وفيه مبحثٌ واحدٌ: حَذْفُ الواو من المثال الواويِّ وجوباً في المضارع والأمر والمصدر من وجوه الإعلال: الإعلالُ بالحذف، وهو مطَّرد، وغير مطَّرد، والحذفُ المطَّردُ ذكر ابن مالك له ثلاثة أنواعٍ، منها: إذا كان الفعل ثلاثياً، واويّ الفاء، مفتوح العين في الماضي، مكسورها في المضارع، فإنَّ فاءه تُحذف في أمثلة المضارع، نحو: (وَعَدَ يَعِدُ)، والأصل: (يُوعِدُ)، حُذفت الواو استثقلاً؛ لوقوعها ساكنةً بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ لازمةٍ. وحُمِل على ذي الياء أخواته، نحو: (أَعَدَ، وَنَعَدَ، وَتَعَدَ)، والأمر، نحو: (عَدِ)، والمصدر الكائن على وزن (فَعَلَ) — بكسر الفاء وسكون العين —، نحو: (عَدَّةٌ)، فإنَّ أصله: (وَعَدَّ) على وزن (فَعَلَ)، فحُذفت فاءه حملاً على المضارع، وحُرِّكت عينه بحركة الفاء، وهي الكسرة؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها، وعوّضوا منها تاء التانيث، وتعويضُ التاء هنا لازمٌ، ولذلك لا يجتمعان (١٥٤).

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية): (١٥٥)

"فَاءٌ مُضَارِعٍ وَأَمْرٍ مِنْ (فَعَلَ) أَوْ (فَعِلَ) الْوَاوِيَّ فَاءٌ تُحْتَرَلُ
إِنْ كَانَ عَيْنٌ مِنْهُمَا مُنْكَسِراً أَوْ إِذَا انْفَتَحَ فِيهِ كَسْرٌ قُدْرًا
و(فَعَلَّةٌ) مَصْدَرٌ مَحْذُوفٍ الْفَاءَ كـ(عِدَّةٌ) مُسْتَوْجِبٌ ذَا الْحَدَفَا"

وقد اشترط ابن مالك لحذف الواو المذكورة شروطاً ثلاثة: (١٥٦)

أولها: أن تكون الياء مفتوحةً، نحو: (يَعِدُ)، فإن كانت مضمومةً، نحو: (يُوعِدُ) فلا تُحذف الواو. ثانيها: أن تكون عين الفعل مكسورةً كسرةً ظاهرةً، كـ(يَعِدُ)، أو كسرةً مقدرَةً، كـ(يَقَعُ، وَيَسَعُ)، فلو كانت مفتوحةً، نحو: (يُوجَلُ)، أو مضمومةً، نحو: (يُوضُّوُ)، لم تُحذف الواو. وثالثها: أن يكون حذْفُ الواو في فَعَلَ، فلو كان في اسمٍ لم تُحذف الواو؛ لأنَّ الحذفَ في الفعل إنما كان لاستثقال ذلك في ثقل، بخلاف الاسم، فالتصحيح فيه أولى من الإعلال، فعلى هذا تقول في مثال (يَقْطِين) من (وَعَدَ): (يُوعِدُ)، ولا تُحذف الواو (١٥٧). هذا ما ذهب إليه ابن مالك في المسألة، وقد فهم من قوله: كـ(عِدَّةٌ) أنه يشترط في حذف الواو من (فَعَلَّةٌ) شرطين: أحدهما: أن تكون مصدرًا نحو: (عِدَّةٌ)، فلو كانت في غير مصدرٍ لم تُحذف الواو.

وثانيهما : ألا تكون لبيان الهيئة، نحو: (الوَعْدَة ، والوَقْفَة) المقصود بهما الهيئة، فلا تُحذف منهما الواو؛ للالتباس ، هذا مقتضى كلامه في (شرح الكافية الشافية) ، فقال :

" (فِعْلَةٌ) مَصْدَرٌ مَحذُوفٌ الْفَا كَ (عِدَّةٌ) مُسْتَوْجِبٌ ذَا الْحَذْفِ

ويُعامل بهذه المعاملة — أيضاً — (فِعْلَةٌ) مصدر لما فَعَلَ به ذلك، كَ (يَعِدُ عِدَّةً)، و(يَهَبُ هَبَةً)، وهذا من حَمَلِ الْمَصْدَرِ عَلَى الْفِعْلِ " (١٥٨) .

إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ فِي (التسهيل) ذهب إلى أَنَّ حَذْفَ الْوَاوِ مِنْ (فِعْلَةٌ) قَدْ يَكُونُ فِي غَيْرِ الْمَصْدَرِ ، فَقَالَ : " وَبِمَا أُعْلِلَ بِذَا الْإِعْلَالِ أَسْمَاءٌ كَ (رِقَّةٌ) ، وَصِفَاتٌ كَ (لِدَّةٌ) " (١٥٩) .

قلت: ما ذهب إليه في (التسهيل) هو محلُّ نظر؛ لأنَّ القياس فيه عدمُ حَذْفِ الْوَاوِ ، فَيُقَالُ : (وَرِقَّةٌ) ، و(وَلِدَّةٌ) ؛ ولأنَّ مقتضى الحذفِ وجودُ أقلِّ الجمعِ من النوعين، هذا من وجه ، ومن وجهٍ آخَرَ فيه مخالفةٌ صريحةٌ لما ذكره في (شرح الكافية الشافية) ، وهو أَنَّ حَذْفَ الْوَاوِ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : (١٦٠)

" (فِعْلَةٌ) اسْمًا هَكَذَا احْفَظْ ، كَ (رِقَّةٌ)

و(حِشَّةٌ) ، و(لِدَّةٌ) كَذَا ثَقَّةٌ "

وعليه فإنَّ الرَّاجِحَ وَالصَّحِيحَ فِي الْمَسْأَلَةِ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي غَيْرِ (التسهيل)، وهو مذهب جمهور التحويين، قال سيبويه: " فَأَمَّا (فِعْلَةٌ) إِذَا كَانَتْ مَصْدَرًا ، فَأَيُّهُمْ يَحْذِفُونَ الْوَاوَ مِنْهَا كَمَا يَحْذِفُونَهَا مِنْ فِعْلِهَا ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَ يُسْتَشْتَقِلُ فِي الْوَاوِ ، فَاطَّرَدَ ذَلِكَ فِي الْمَصْدَرِ ، وَشَبَّهَ بِالْفِعْلِ ، إِذْ كَانَ الْفِعْلُ تَذْهَبُ الْوَاوُ مِنْهُ ، وَإِذْ كَانَتْ الْمَصَادِرُ تُضَارِعُ الْفِعْلَ كَثِيرًا فِي قِيلِكَ : (سَقِيًّا) ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ .

فَإِذَا لَمْ تَكُنِ الْهَاءُ فَلَا حَذْفَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَوِضٌ ، وَقَدْ أَتَمُّوا فَقَالُوا : (وَجِهَةٌ) فِي (جِهَةٌ) ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِمَا مَكْسُورَةٌ كَمَا يُفْعَلُ بِهَا فِي الْفِعْلِ وَبَعْدَهَا الْكُسْرَةُ ، فَبِذَلِكَ شَبَّهَتْ .

فَأَمَّا فِي الْأَسْمَاءِ فَتَثَبَتْ ، قَالُوا : (وَوَلِدَةٌ) ، وَقَالُوا : (لِدَّةٌ) ، كَمَا حَذَفُوا (عِدَّةً) .

وَإِنَّمَا جَازَ فِيهَا كَانَ مِنَ الْمَصَادِرِ مَكْسُورَ الْوَاوِ إِذَا كَانَ (فِعْلَةٌ) ؛ لِأَنَّهُ بَعْدُ (يَفْعَلُ) وَوَزْنُهُ ، فَيَلْقَوْنَ حَرَكَةَ الْفَاءِ عَلَى الْعَيْنِ ، كَمَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي الْهَمْزَةِ إِذَا حُذِفَتْ بَعْدَ سَاكِنٍ .

فَإِنْ بَنِيَتْ اسْمًا مِنْ (وَعَدَّ) عَلَى (فِعْلَةٍ) ، قَلْتُ : (وَعِدَّةٌ) ، وَإِنْ بَنِيَتْ مَصْدَرًا قَلْتُ : (عِدَّةٌ) " (١٦١) .

الهوامش والتعليقات

اعتمدت في التعريف بابن مالك على المصادر والمراجع التالية :

- ١ . إشارة التعيين ٣٢٠، والعبر في خبر من عبر ٣٠٠/٥، وفوات الوفيات ٢٢٧/٢، والوفائي بالوفيات ٣٥٩/٣ وطبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨، والبداية والنهاية ٢٨٣/١٣، والبلغة ٢٠١، وغاية النهاية ١٨٠/٢، والنجوم الزاهرة ٢٤٤/٧، وبغية الوعاة ١٣٠/١، ونفح الطيب ٢٥٧/٢، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥.
- ٢ . ينظر: طبقات الشافعية ٦٧/٨، والبلغة ٢٠١، ونفح الطيب ٢٥٧/٢، والعبر ٣٠٠/٥، وبغية الوعاة ١٣٠/١، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥.
- ٣ . ينظر: البلغة ٧٥، وبغية الوعاة ٤٨٢/١، وإشارة التعيين ٧٢.
- ٤ . ينظر: إنباه الرواة ٣٣٢/٢، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢، والبلغة ١٧٢، وإشارة التعيين ٢٤١، وشذرات الذهب ٢٣٢/٥.
- ٥ . ينظر: إنباه الرواة ٣١١/٢، وبغية الوعاة ١٩٢/٢، وطبقات الشافعية ١٢٦/٥، وغاية النهاية ٥٦٨ /١ ، والوفائي بالوفيات ١٨١/٣.
- ٦ . ينظر: العبر ١٢٨ /٥، وطبقات الشافعية ٦٧/٨، وغاية النهاية ١٨٠/٢، والوفائي بالوفيات ٣٥٩/٣، ونفح الطيب ٢٥٧/٢.
- ٧ . ينظر: طبقات الشافعية ٦٧/٨، وبغية الوعاة ١٣٠/١، ونفح الطيب ٢٥٧/٢، والوفائي بالوفيات ١٨١/٣.
- ٨ . ينظر: إنباه الرواة ٣٩/٤، وإشارة التعيين ٣٨٨، والبلغة ٢٨٩، وبغية الوعاة ٣٥١/٢، وشذرات الذهب ٢٢٨/٥.
- ٩ . ينظر: البلغة ٢٤٦، وبغية الوعاة ٢٣١/١، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥، وإشارة التعيين ٣٧٧.
- ١٠ . ينظر: بغية الوعاة ١٣٠/١، ونفح الطيب ٢٥٧/٢، ٢٥٨، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥.
- ١١ . ينظر: الوافي بالوفيات ٢٠٤/١، وبغية الوعاة ٢٢٥/١، وشذرات الذهب ٣٩٨ /٥ .
- ١٢ . ينظر: طبقات الشافعية ٣٩٥/٨، وشذرات الذهب ٣٥٤/٥.
- ١٣ . ينظر: الوافي بالوفيات ٣٠٢/١، وشذرات الذهب ٣٨١/٥.
- ١٤ . ينظر: شذرات الذهب ٣٧١/٥.
- ١٥ . ينظر: البلغة ٢٠٠، وبغية الوعاة ١٣/١، وإشارة التعيين ٢٨٦، وشذرات الذهب ٤٤٢/٥، وفوات الوفيات ١٧٢/٢.
- ١٦ . ينظر: الدرر الكامنة ١٧٣/٣، وشذرات الذهب ٣/٦.
- ١٧ . ينظر: الوافي بالوفيات ٣١٦/٤، و الدرر الكامنة ٢٥٧/٤، وبغية الوعاة ٢٠٧/١، وشذرات الذهب ٢٠/٦.
- ١٨ . ينظر: الدرر الكامنة ٣٦٧/٣، وشذرات الذهب ١٠٥/٦.

١٩. أشمل من كتب عن تلامذة ابن مالك - والله أعلم - الدكتور سعد بن حمدان الغامدي، في دراسته وتحقيقه لكتاب (إكمال الإعلام بتلخيص الكلام) لابن مالك، من ص (٣٧) إلى ص (٤٤).
٢٠. ينظر: غاية النهاية ١٨١/٢.
٢١. ينظر: المراجع السابقة في هامش (٢)، والبداية والنهاية ٢٨٣/١٣، وإشارة التعيين ٣٢١، والنجوم الزاهرة ٢٤٤/٧.
٢٢. ينظر: نفع الطيب ٢٦٤/٢.
٢٣. ينظر: البلغة ٢٢٩.
٢٤. ينظر: نفع الطيب ٢٦٦/٢، ٢٦٧.
٢٥. ينظر: مقدمة تحقيق كتاب (التسهيل) ١٨-٤١، ومقدمة تحقيق (شرح التسهيل) لابن مالك ١٤/١-١٦، ومقدمة تحقيق (شرح عمدة الحفاظ) تحقيق عبد المنعم هريدي ٥٤-٧١، ومقدمة تحقيق (وفاق المفهوم) ٨-١٩، وغيرها.
٢٦. ينظر: غاية النهاية ١٨١/٢.
٢٧. ينظر: غاية النهاية ١٨١/٢، وانظر: نفع الطيب ٢٦٧/٧، ومقدمة تحقيق شرح الكافية الشافية ٤٥/١-٤٦.
٢٨. ينظر: غاية النهاية ١٨١/٢.
٢٩. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٤/١.
٣٠. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣١٩/١، ٣٣٤.
٣١. ينظر: إيجاز التعريف ٣٢، ٣٣.
٣٢. ينظر: البداية والنهاية ١٩١/٧، وشذرات الذهب ٢٩٩/٥ - ٣٠٠.
٣٣. ينظر: مقدمة كتاب التسهيل ٦٠٥، وشرح التسهيل ٨، ٩، وشرح الكافية الشافية ٤٧/١.
٣٤. ينظر: الألفية ٨٢، وابن الناظم ٨٣٧، وابن عقيل ٢١٠/٤، والمكودي ٢٣٢.
٣٥. ينظر: الكتاب ٢٣٧/٤، والمقتضب ٦٢/١، ١٨٩، والأصول ٢٤٤/٣، والتكملة ٥٩٩، وسر الصناعة ٩٣/٢، والنصف ١٣٧/٢، والتبصرة ٨١٢/٢، والفتاح ٩٥، والمتع ٣٢٦/١، وشرح الملوكي ٢٧٦، وشرح الشافية ١٧٣/٣.
٣٦. ينظر: الكتاب ٣٨٥/٤، وشرح الشافية ١٧٦/٣، وتوضيح المقاصد ٩/٦، وأوضح المسالك ٣١٦/٣، والتصريح ٣٦٨/٢، والأشعري ٢٨٥/٤، وشذا العرف ١٥٢، والقواعد والتطبيقات ١٧.
٣٧. ينظر: إيجاز التعريف ١٠٥.
٣٨. ينظر: التسهيل ٣٠٠، وانظر: الارتشاف ٢٥٥/١، والمساعد ٨٨/٤.
٣٩. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٨٠/٤.
٤٠. ينظر: الكتاب ٢١٣/٣، وانظر المسألة في: سر الصناعة ٨٣/١، والمفصل ٣٦٠، وابن يعيش ٩/١٠، والمتع ٣٢٩/١، وتوضيح المقاصد ١١/٦، ونزهة الطرف ١٥٠، وأوضح المسالك ٣١٦/٣، والتصريح ٣٦٨/٢، ومنجد الطالبين ٢٩.
٤١. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٨٢/٤، وإيجاز التعريف ١٠٥، والتسهيل ٣٠٠.

٤٢. ينظر: التسهيل ٣٠٠، وانظر: ابن الناظم ٨٣٨، والارتشاف ٢٥٥/١، والمساعد ٨٩/٤، وشفاء العليل ١٠٨١/٣، ومنجد الطالبين ٣٠.
٤٣. ينظر: شرح الشافية ١٧٣/٣-١٧٧.
٤٤. ينظر: الكتاب ٣٨٧/٤ وانظر المسألة في: الأصول ٢٤٦/٣، والمنصف ١٢٨/٢، وسر الصناعة ٩٤/١، والمرتفع ٣٢٧/١، وشرح الشافية ١٧٣/٣، والارتشاف ٢٥٥/١.
٤٥. ينظر: سر الصناعة ٩٤/١، وانظر المنصف ١٢٧/٢ - ١٣٢.
٤٦. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٨٣/٤.
٤٧. ينظر: الألفية ٨٢، وإيجاز التعريف ١٠٧.
٤٨. ينظر: التسهيل ٣٠٠.
٤٩. ينظر: المساعد ٨٩/٤، وانظر: الارتشاف ٢٥٦/١، وتوضيح المقاصد ١١/٦، وشفاء العليل ١٠٨٢/٣، والأشعري وحاشية الصبان ٢٨٨/٤.
٥٠. ينظر: المقتضب ٢٣٧/١، وانظر المسألة في: الكتاب ٣٤٨/٤، والأصول ٢٤٥/٣، والتكملة ٥٨١، والمنصف ٢٨٠/١، والمفصل ٣٦٠، وشرح الملوكي ٤٩١، والمرتفع ٣٢٧/١.
٥١. ينظر: شرح الشافية ١١٢/٣، ٢٠٤، ومنجد الطالبين ٣٧، ٣٨.
٥٢. ينظر: التصريح ٣٦٩/٢.
٥٣. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٨٣/٤، والتسهيل ٣٠٠، والألفية ٨٢، وانظر ابن عقيل ٢١١/٤، والأشعري ٢٨٧/٤.
٥٤. ينظر: إيجاز التعريف ١٠٧.
٥٥. ينظر: الكتاب ٣٤٨/٤.
٥٦. ينظر: التكملة ٥٨١، والمفتاح ١٠٩، والمفصل ٣٦٠، والارتشاف ٢٥٦/١، وأوضح المسالك ٣١٦/٣، وابن عقيل ٢١١/٤، والمكودي ٢٣٣، وحاشية ابن جماعة ٢٨٦/١، والهمع ٢١٩/٢، وشذا العرف ١٥٢.
٥٧. ينظر: الأصول ٢٤٥/٣، والمنصف ٢٨٠/١، وابن يعيش ١٠/١٠، ٦٦، والمرتفع ٣٢٧/١، وابن الناظم ٨٣٩، وشرح الشافية ١٢٧/٣، والجاربردي ٢٨٦/١، وتوضيح المقاصد ١٢/٦، والتصريح ٣٦٨/٢، والأشعري ٢٨٨/٤.
٥٨. ينظر: المقتضب ٢٣٧/١، وانظر المرتفع ٣٢٨/١، وتوضيح المقاصد ١٣/٦، والتصريح ٣٦٨/٢.
٥٩. ينظر: التكملة ٥٩٣، والمنصف ٤٣/٢-٤٦، والتبصرة ٨٩٨/٢، والمفصل ٣٨١، وشرح الشافية ١٣٠/٣، وتوضيح المقاصد ١٥/٦، وأوضح المسالك ٣١٦/٣، والأشعري ٢٨٩/٤.
٦٠. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٨٥/٤، وانظر: المنصف ٤٧/٢-٥٠، والتبصرة ٨٩٨/٢، ٨٩٩، وابن يعيش ٩١/١٠، وابن الناظم ٨٣٩، والتصريح ٣٦٩/٢.
٦١. ينظر: إيجاز التعريف ١١٠، وشرح الكافية الشافية ٢٠٨٤/٤، والتسهيل ٣٠١، والألفية ٨٣، وانظر: ابن الناظم ٨٣٩، والمكودي ٢٣٣.
٦٢. ينظر: التسهيل ٣٠١.

٦٣. ينظر: إيجاز التعريف ١١١.
٦٤. ينظر: التسهيل ٣٠١، وانظر المسألة في: الارتشاف ٢٦٠/١، وتوضيح المقاصد ١٨/٦، والمساعد ٤/٤، ٩٥، ٩٦، وشفاء العليل ١٠٨٣/٣.
٦٥. ينظر: التبصرة ٨٩٨/٢.
٦٦. ينظر: ابن يعيش ٩١/١٠، والمتع ٣٣٨/١، وشرح الشافية ١٣١/٣، والجاربردي ٢٨٨/١، وتوضيح المقاصد ١٥/٦، والتصريح ٣٧٠/٢، والأشمني ٢٨٩/٤، ومنجد الطالبين ٤٢.
٦٧. ينظر: أدلة وحُجج انجوزين، والردّ على الأخفش في مصادر الهامش السابق.
٦٨. ينظر: المنصف ٤٥/٢، ٤٦.
٦٩. ينظر: إيجاز التعريف ١١٢.
٧٠. ينظر: الكتاب ٣٧١/٤، وانظر المسألة في: الأصول ٣٩٦/٣، والمنصف ٤٤/٢، والارتشاف ٢٦٠/١، وتوضيح المقاصد ١٨/٦، والمساعد ٩٤/٤، وحاشية ابن جماعة ٢٨٧/١، والتصريح ٣٧٠/٢ والأشمني ٢٩١/٤.
٧١. ينظر: أوضح المسالك ٣١٩/٣، وابن الناظم ٨٤٢، والتصريح ٣٧٠/٢، ومنجد الطالبين ٤٥.
٧٢. ينظر: توضيح المقاصد ٢١/٦، وانظر الأشمني ٢٩٤/٤.
٧٣. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٨٨/٤ - ٢٠٩٠.
٧٤. ينظر: إيجاز التعريف ١٠٨.
٧٥. ينظر: الألفية ٨٣، وابن الناظم ٨٤١، وابن عقيل ٥٠٦/٢، والمكودي ٢٣٤.
٧٦. ينظر: ابن الناظم ٨٤٢.
٧٧. ينظر: التسهيل ٣٠٠.
٧٨. ينظر: توضيح المقاصد ٢٣/٦.
٧٩. ينظر: الكتاب ٣٣٣/٤، وانظر المسألة في: الارتشاف ٢٥٧/١، والمساعد ٩٠/٤، وشفاء العليل ١٠٨٢/٣ والأشمني ٢٩٥/٤.
٨٠. ينظر: المنصف ٢٤٦/٢، ٢٤٧.
٨١. ينظر: التصريح ٣٧٠/٢.
٨٢. ينظر: الألفية ٨٢، ٨٣، وإيجاز التعريف ١٠٥-١١٢، وانظر: ابن الناظم ٨٣٨-٨٤٢، وأوضح المسالك ٣١٥-٣٢٠، وابن عقيل ٥٠٤-٥٠٧، والمكودي ٢٣٢-٢٣٤، والتصريح ٣٦٨/٢-٣٧٠، وتوضيح المقاصد ٨/٦-٢٣، والأشمني ٢٨٥-٢٩٥.
٨٣. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٩٠/٤، وانظر: الأشمني ٢٩٦/٤، وشذا العرف ١٥٣.
٨٤. ينظر: التسهيل ٣٠٠، ٣٠١.
٨٥. ينظر: ابن الناظم ٨٤٨، وتوضيح المقاصد ٣١/٦، والتصريح ٣٧٧/٢، ومنجد الطالبين ٨٩، وشذا العرف ١٥٨.
٨٦. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١١٢/٤-٢١١٣.
٨٧. ينظر: الألفية ٨٣، وابن عقيل ٥١١/٢، ٥١٢.

٨٨. ينظر: منجد الطالبين ٩١.
٨٩. ينظر: شرح الألفية للمكودي ٢٣٦.
٩٠. ينظر: التسهيل ٣٠٤، وانظر: الارتشاف ٢٧٧/١، والمساعد ١٢٣/٤، ١٢٤.
٩١. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١١٣/٤، وتوضيح المقاصد ٣٢/٦، والأشئوني ٣٠٣/٤.
٩٢. ينظر: إيجاز التعريف ١٢٢.
٩٣. ينظر: الكتاب ٣٦٠/٤.
٩٤. ينظر: الممتع ٤٩٥/٢.
- وانظر المسألة في: الأصول ٢٦٤/٣، والمنصف ٣٤١/١، والتكملة ٥٩٢، وشرح الشافية ١٣٧/٣.
٩٥. ينظر: أوضح المسالك ٣٢٧/٣، وابن عقيل ٥١٣/٢، والمكودي ٢٣٧، والتصريح ٣٧٨/٢، والأشئوني ٤/٣٠٣، ٣٠٤، وشرح الشافية ٣/١٣٨.
٩٦. ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/٢١١٣ - ٢١١٥ بتصرف، والألفية ٨٣.
- وانظر: الممتع ٤٧١/٢، ٤٩٥، وابن الناظم ٨٤٨، ٨٤٩، وتوضيح المقاصد ٣٢/٦ - ٣٦، ومنجد الطالبين ٩١-٩٧.
٩٧. ينظر: التسهيل ٣٠٤، وانظر شفاء العليل ١٠٨٨/٣.
٩٨. ينظر: المساعد ١٢٤/٤.
٩٩. ينظر: إيجاز التعريف ١٢٢، ١٢٣.
١٠٠. ينظر: سر الصناعة ٧٣٣/٢.
- وانظر المسألة في: الكتاب ٣٦٠/٤، ٣٦١، والأصول ٢٦٤/٣، والتكملة ٥٩٢، والمنصف ٣٤١/١، والممتع ٤٩٥/٢، والارتشاف ٢٧٧/١، وشرح الملوكي ٤٧٣، وأوضح المسالك ٣٢٧/٣، وابن يعيش ٨٧/١٠، ٨٨، وشذا العرف ١٥٨، والقواعد والتطبيقات ٦٥.
١٠١. ينظر: الألفية ٨٤، وانظر ابن عقيل ٥١٩/٢.
١٠٢. ينظر: ابن الناظم ٨٥٥، وتوضيح المقاصد ٤٧/٦، وأوضح المسالك ٣٣٠/٣، والمكودي ٢٣٩، والتصريح ٣٨١/٢، والأشئوني ٣١٣/٤، ومنجد الطالبين ٩٧.
١٠٣. ينظر: التسهيل ٣٠٨، وانظر المساعد ١٥١/٤، وشفاء العليل ١٠٩٥/٣.
١٠٤. ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢٣، وانظر: ابن الناظم ٨٥٥، وتوضيح المقاصد ٤٨/٦، والأشئوني ٣١٤/٤.
١٠٥. ينظر: إيجاز التعريف ١٤٥، ١٥٠.
١٠٦. ينظر: التبصرة ٨٢٥/٢، وانظر المسألة في: الكتاب ٣٦٥/٤، والأصول ٢٦٢/٣، والتكملة ٥٩٠، وسر الصناعة ١٥٣/١، ٥٨٥/٢، ٧٣٥، وشرح الملوكي ٤٦١، وشرح الشافية ١٣٩/٣، وابن يعيش ٩٤/١٠.
١٠٧. ينظر: ابن الناظم ٨٦٣، وتوضيح المقاصد ٧٢/٦، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣، وابن عقيل ٥٣١/٢، والمكودي ٢٤٣، والتصريح ٣٨٢/٢، والأشئوني ٣٢٧/٤.
١٠٨. ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٤٥.

١٠٩. ينظر: التسهيل ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، وإيجاز التعريف ١٥١ .
١١٠. ينظر: الألفية ٨٦ ، وانظر: توضيح المقاصد ٧٣/٦ ، والمكودي ٢٤٣ ، والأشموني ٣٢٧/٤ .
١١١. ينظر: المنصف ١٢٢/٢ - ١٢٤ .
١١٢. ينظر: الكتاب ٣٨٤/٤ ، وانظر المسألة في: المقتضب ٣٢٥/١ ، والأصول ٢٥٦/٣ ، والمنصف ١٢٢/٢ - ١٢٤ ، والفتح ١٠٥ ، والمتع ٥٥١/٢ ، وشرح الملوكي ٤٧٧ ، ٤٧٩ ، وابن يعيش ١١٠/١٠ ، وشرح الشافية ١٧١/٣ ، والارتشاف ٢٨٣/١ ، ٢٩٠ ، والمساعد ١٣٦/٤ ، ١٥٤ .
١١٣. ينظر مواضع قلب الواو ياءً في: ابن الناظم ٨٤٧ ، وتوضيح المقاصد ٢٩/٦ ، وأوضح المسالك ٣٢٧/٣ ، وابن عقيل ٥١٢/٢ ، والمكودي ٢٣٦ ، والتصريح ٣٧٥/٢ ، والأشموني ٣٠١/٤ ، وشذا العرف ١٥٨ ، ومنجد الطالبين ٨٨ ، والقواعد والتطبيقات ٦٢ .
١١٤. ينظر: التسهيل ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، وانظر: الارتشاف ٢٧٨/١ ، والمساعد ١٢٦/٤ ، وشفاء العليل ١٠٨٩/٣ .
١١٥. ينظر: إيجاز التعريف ١٢٥ .
١١٦. ينظر: الكتاب ٣٣٥/٤ .
- وانظر المسألة في: الأصول ٢٦١/٣ ، والتبصرة ٨٢٢/٢ ، والمتع ٤٣٦/٢ ، وشرح الملوكي ٢٤٢ ، ٤٧٤ .
١١٧. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٢١/٤ ، ٢١٢٠ ، والألفية ٨٤ .
- وانظر: ابن الناظم ٨٥٣ ، وتوضيح المقاصد ٤٣/٦ ، وأوضح المسالك ٣٣٥/٣ ، والمكودي ٢٣٨ ، والتصريح ٣٨٤/٢ ، والأشموني ٣١٠/٤ .
١١٨. ينظر: التسهيل ٣٠٩ ، وانظر: الارتشاف ٢٩٣/١ ، والمساعد ١٥٨/٤ ، وشفاء العليل ١٠٩٧/٣ .
١١٩. ينظر: إيجاز التعريف ١٥٨ - ١٦٤ بتصرف .
١٢٠. ينظر: الكتاب ٣٩٥/٤ .
- وانظر المسألة في: الأصول ٢٦٦/٣ ، والمنصف ١٥٧/٢ ، وسر الصناعة ٨٧/١ ، ٥٩١/٢ ، والمتع ٥٤٢/٢ ، والتبصرة ٨٤١ / ٢ .
١٢١. ينظر: توضيح المقاصد ٤٩/٦ .
١٢٢. ينظر: الألفية ٨٥ ، وابن الناظم ٨٥٦ ، وتوضيح المقاصد ٤٩/٦ ، وأوضح المسالك ٣٣٦/٣ ، وابن عقيل ٥٢٠/٢ ، والمكودي ٢٣٩ ، والتصريح ٣٨٦/٢ ، والأشموني ٣١٤/٤ .
- وانظر المسألة في: الكتاب ٣٥٨/٤ ، ٣٨٣ ، والمقتضب ٢٥١/١ ، والأصول ٢٥١/٣ - ٢٥٣ ، والتكملة ٥٨٨ ، والمنصف ١١٦/٢ ، وشرح الملوكي ٢١٨ - ٢٢٧ ، وشرح الشافية ٩٥/٣ ، ١٥٧ ، وابن يعيش ٨٢/١٠ .
١٢٣. ينظر: ص ١٦٤ - ١٧٧ .
١٢٤. ينظر: التسهيل ٣١٠ ، وانظر: الارتشاف ٢٩٧/١ ، والمساعد ١٦٤/٤ ، وشفاء العليل ١٠٩٩/٣ .
١٢٥. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٣٤/٤ ، وانظر: توضيح المقاصد ٥٥/٦ ، والأشموني ٣١٨/٤ .

١٢٦. ينظر: توضيح المقاصد ٥٤/٦، وأوضح المسالك ٣٣٧/٣، والتصريح ٣٨٩/٢، ٣٩٠، والأشئوني ٤/٣١٨.
١٢٧. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٣٢/٤-٢١٣٤ بتصرف .
١٢٨. ينظر: التسهيل ٣١٠، وانظر: الارتشاف ٢٩٩/١، والمساعد ١٦٦/٤.
١٢٩. ينظر: إيجاز التعريف ١٧٣، ١٧٤.
١٣٠. ينظر: الكتاب ٣٦٣/٤.
- وانظر المسألة في: المنصف ٦/٢، والمتع ٤٩١/٢، وشرح الشافية ١٠٠/٣، ١٠٥-١٠٧، والارتشاف ٢٩٨/١، وتوضيح المقاصد ٥٣/٦، وشفاء العليل ١٠٩٩/٣، والأشئوني ٣١٧/٤.
١٣١. ينظر: توضيح المقاصد ٥٩/٦، وأوضح المسالك ٣٤٢/٣، والمكودي ٢٤١، والتصريح ٣٩٣/٢، والأشئوني ٣٢٠/٤، وشذا العرف ١٦٦، ومنجد الطالبين ١٦٦ - ١٧٠، ١٨٤.
١٣٢. ينظر: الألفية ٨٥، وانظر: ابن الناظم ٨٥٩، وابن عقيل ٥٢٥/٢.
١٣٣. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٣٨/٤، ٢١٤٠.
١٣٤. ينظر: التسهيل ٣١١، وانظر: إيجاز التعريف ١٨٥، ١٨٨. وانظر المسألة في: الارتشاف ٣٠٤/١، والمساعد ١٧٠/٤، وشفاء العليل ١١٠١/٣.
١٣٥. ينظر: الكتاب ٣٤٤/٤، ٣٤٧.
- وانظر المسألة في: المنصف ٢٥٩/١، والمتع ٤٦٥/٢، ٤٨١-٤٨٤، وشرح الشافية ١٢٣/٣-١٢٥، والارتشاف ٣٠٤/١، والأشئوني ٣٢١/٤.
١٣٦. ينظر: الكتاب ٣٥٤/٤، والمقتضب ٢٤٢/١، ٢٤٣، والمنصف ٢٩١/١، والمتع ٤٨٩/٢، وشرح الشافية ١٥١/٣، والارتشاف ٣٠٨/١، والأشئوني ٣٢٢/٤، ومنجد الطالبين ١٧٨.
١٣٧. ينظر: ٨٥، ٨٦، وانظر: شرح الكافية الشافية ٢١٤١/٤، والتسهيل ٣١١، ٣١٢.
١٣٨. ينظر: إيجاز التعريف ١٨٩.
١٣٩. ينظر: إيجاز التعريف ١٩٠.
١٤٠. ينظر: التسهيل ٣١٢، وانظر: الارتشاف ٣٠٩/١، والمساعد ١٧٧/٤، وشفاء العليل ١١٠٣/٣.
١٤١. ينظر: الكتاب ٣٤٦/٤.
١٤٢. ينظر: المنصف ١٩١/١.
- وانظر المسألة في: المتع ٤٨٢/٢، وشرح الشافية ٩٧/٣، والارتشاف ٣٠٩/١، والمساعد ١٧٨/٤، وابن يعيش ٧٦/١٠، وتوضيح المقاصد ٦٦/٦، والأشئوني ٣٢٣/٤.
١٤٣. ينظر: التسهيل ٣١٢، وانظر: الارتشاف ٣٠٩/١، وشفاء العليل ١١٠٣/٣.
١٤٤. ينظر: المساعد ١٧٨/٤.
١٤٥. ينظر: الألفية ٨٦، وشرح الكافية الشافية ٢١٥٧/٤.
- وانظر: توضيح المقاصد ٨٠/٦، وأوضح المسالك ٣٤٠/٣، والمكودي ٢٤٤، وشذا العرف ١٦٤.
١٤٦. ينظر: الألفية ٨٦، وانظر: ابن الناظم ٨٦٦، وابن عقيل ٥٣٤/٢.
١٤٧. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٥٧/٤، ٢١٥٨.

١٤٨. ينظر: إيجاز التعريف ١٨١.
١٤٩. ينظر: إيجاز التعريف ١٨٢.
- والبيت قيل: لمضرس الفقعسي، وقيل: ليزيد بن الطثرية.
- وتنظر المسألة في: سر الصناعة ١٨٧/١، والمتع ٣٥٧/١، وشرح الملوكي ٢٣٦، وابن يعيش ٤٩/١٠،
وشرح الشافية ٢٢٨/٣، ونزهة الطرف ١٦٠.
١٥٠. ينظر: التسهيل ٣١٢، وانظر: الارتشاف ٣١٠/١، والمساعد ١٨٠/٤-١٨٣، وشفاء العليل
٣/١١٠٤، وتوضيح المقاصد ٨٤/٦، والأشموني ٣٣٢/٤.
١٥١. ينظر: الكتاب ٢٣٩/٤، وانظر المسألة في: المقتضب ٦٤/١، ٦٥، والأصول ٢٧٠/٣، ٢٧١، وسر
الصناعة ١٨٥/١، ٢١٧، والمنصف ٣٢٨-٣٣١، وشرح الملوكي ٣١٦، ٣٢٢، والمتع ٣٥٦/١،
٣٦٠، وشرح الشافية ٢٢٦/٣، ٢٢٧، وابن يعيش ٤٦/١٠، ٤٨، والارتشاف ٣١٠/١، وتوضيح
المقاصد ٨٠/٦.
١٥٢. ينظر: الكتاب ٤٦٧/٤، ٤٦٨.
- وانظر المسألة في: الأصول ٢٧١/٣، وسر الصناعة ١٧١/١، وشرح الشافية ٢٨٦/٣، والارتشاف
٣١٠/١، والمساعد ١٨٠/٤.
١٥٣. ينظر: سر الصناعة ١٨٧/١.
- وانظر المسألة في: المتع ٣٥٧/١، وابن يعيش ٤٩/١٠، وشرح الشافية ٢٢٨/٣، والارتشاف
٣١١/١، ونزهة الطرف ١٥٩.
١٥٤. ينظر: ابن الناظم ٨٦٧، وتوضيح المقاصد ٩٤/٦، وأوضح المسالك ٣٤٦/٣، وابن عقيل ٥٣٥/٢،
والمكودي ٢٤٤، والتصريح ٣٩٦/٢، والأشموني ٣٤٠/٤.
١٥٥. ينظر: ٢١٦٢/٤ - ٢١٦٤.
١٥٦. ينظر: الألفية ٨٦، والتسهيل ٣١٢، ٣١٣، وشرح الكافية الشافية ٢١٦٢/٤ - ٢١٦٥، وإيجاز
التعريف ١٩١ - ١٩٣.
١٥٧. تنظر المسألة في: الكتاب ٣٣٠/٤، والمنصف ١٨٤/١ - ١٨٦، و ٢٠٦ - ٢٠٨، وسر
الصناعة ٦٥٠/٢، ٦٠٣، والمتع ٤٢٦/٢ - ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٣٦، والارتشاف ٢٣٩/١ - ٢٤١،
وشرح الشافية ٨٧/٣، ٩٠، وتوضيح المقاصد ٩٥/٦، والمكودي ٢٤٤، ٢٤٥، والتصريح ٣٩٦/٢،
والأشموني ٣٤١/٤.
١٥٨. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٦٣/٤.
- وانظر المسألة في: توضيح المقاصد ٩٦/٦، والتصريح ٣٩٦/٢، والأشموني ٣٤٢/٤.
١٥٩. ينظر: التسهيل ٣١٣.
١٦٠. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٦٤/٤.
١٦١. ينظر: الكتاب ٣٣٦ - ٣٣٧. وانظر المسألة في: المنصف ١٩٦/١ - ٢٠١، والمتع ٤٣٠/٢،
٤٣١، وشرح الشافية ٨٩/٣، ٩٠، وابن الناظم ٨٦٧، والارتشاف ٢٤٠/١، ٢٤١،
والمساعد ١٨٧/٤، وتوضيح المقاصد ٩٦/٦، ٩٧، والتصريح ٣٩٦/٢، والأشموني ٣٤٢/٤.

فهرس المصادر والمراجع

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة د. رجب عثمان محمد، ط١، ١٤١٨هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة .
- ٢- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، ط١، ١٤٠٦هـ، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض .
- ٣- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط١، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت .
- ٤- إكمال الإعلام بتثليث الكلام، لابن مالك، تحقيق د. سعد حمدان الغامدي، ط١، ١٤٠٤، مكتبة المدني .
- ٥- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ١٤١٠هـ، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع، المدينة المنورة .
- ٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٤٠٦هـ، دار الفكر العربي القاهرة .
- ٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٦، ١٩٦٦م، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- ٨- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، تحقيق ودراسة د. محمد المهدي عمار، ط١، ١٤٢٢هـ الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة .
- ٩- البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق يوسف البقاعي، ط٢، ١٤١٨هـ، دار الفكر، بيروت .
- ١٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت .
- ١١- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروز آبادي، تحقيق محمد المصري، ١٩٧٢م، دمشق .
- ١٢- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد الصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، ١٤٠٢هـ، دار الفكر، دمشق .
- ١٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، حققه محمد كامل بركات، ١٣٨٧هـ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر .
- ١٤- التصريح على التوضيح، لخالد الأزهرى، دار الفكر، دمشق .
- ١٥- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، ١٤٠١هـ، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل .
- ١٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، ط١، ١٣٩٦هـ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة .
- ١٧- حاشية ابن جماعة على الجار بردي، (مجموعة الشافية)، ط٣، ١٤٠٤هـ، عالم الكتب، بيروت .
- ١٨- حاشية الصبان على شرح الأشعري، مطبعة الحلبي، القاهرة .

- ١٩- حاشية يس الحمصي على التصريح، دار الفكر، دمشق .
- ٢٠- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة، القاهرة .
- ٢١- سر صناعة الإعراب، لابن جني، دراسة وتحقيق د.حسن هندراوي، ط١، ١٤٠٥هـ - دار القلم، دمشق .
- ٢٢- شذا العرف في فن الصرف، تأليف أحمد الحملاوي، المكتبة العلمية الجديدة، بيروت .
- ٢٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- ٢٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٤٢٢هـ، المكتبة العصرية، بيروت .
- ٢٥- شرح الأثوثي على ألفية ابن مالك، مطبعة الحلبي، القاهرة .
- ٢٦- شرح الألفية للمكودي، ط٣، ١٣٧٤هـ، مطبعة الحلبي، مصر .
- ٢٧- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت .
- ٢٨- شرح الشافية، للجاربردي، (مجموعة الشافية)، ط٣، ١٤٠٤هـ، عالم الكتب، بيروت .
- ٢٩- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت .
- ٣٠- شرح الشافية، لركن الدين الاستراباذي، دراسة وتحقيق د.عبدالله محمد العتيبي، رسالة ماجستير، ١٤١٣هـ ، ١٤١٤هـ، الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة .
- ٣١- شرح الكافية الشافية، لابن مالك الأندلسي، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، ط١، ١٤٠٢هـ، دار المأمون للتراث .
- ٣٢- شرح المفصل، لابن يعيش التحوي، عالم الكتب، بيروت .
- ٣٣- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د.فخر الدين قباوة، ط١، ١٣٩٣، المكتبة العربية، حلب .
- ٣٤- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله السلسلي، تحقيق د.الشريف عبد الله البركاتي، ط١، ١٤٠٦هـ، دار الندوة، بيروت .
- ٣٥- طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي ، تحقيق عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحي، ١٩٧٦م، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة .
- ٣٦- العبر في خبر من غير، للذهبي، تحقيق صلاح المنجد وآخرين، ١٩٦٦م، الكويت .
- ٣٧- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، نشره ج. برجستراسر، ط٣، ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت .
- ٣٨- فوات الوفيات، لابن شاعر الكُتبي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٩٥١م، القاهرة .
- ٣٩- القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال، تأليف الشيخ عبد السميع شبانه، ط٥، ١٤٠٩هـ، الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة .

- ٤٠ - الكتاب، لسبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، ١٤٠٣هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة .
- ٤١ - المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، ١٤٠٠هـ، دار الفكر، دمشق .
- ٤٢ - المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي الحمد، ط١، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت .
- ٤٣ - المفصل، لأبي القاسم الزمخشري، ط٢، دار لجيل، بيروت .
- ٤٤ - المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، ط٢، ١٣٩٩هـ، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة .
- ٤٥ - المتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق د.فخر الدين قباوة، ط١، ١٤٠٧هـ، دار المعرفة، بيروت .
- ٤٦ - منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين، تأليف أحمد إبراهيم عمارة، ط٤، ١٤٠٨هـ ، الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة .
- ٤٧ - المنصف على التصريف، لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، ١٣٧٣هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة .
- ٤٨ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تَغْرِي بردي، ١٩٣٠م، مطبعة دار الكتب المصرية .
- ٤٩ - نزهة الطرف في علم الصرف، لابن هشام الأنصاري، تحقيق ودراسة أحمد هريدي، ١٤١٠هـ، مكتبة الزهراء، القاهرة .
- ٥٠ - نفع الطيب، للمقري، ١٣٠٢هـ، القاهرة .
- ٥١ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، عُني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، ط١، ١٣٢٧هـ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة .
- ٥٢ - الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي، ١٩٣١م ، طبع اسطنبول .

Abstract :-

Ibn Malek , Mohammad Bin Abdullah Attay , Al Jayyani , Al Andalusy , Al Shafea (672 Hijri) , is considered the syntax leader , language preserver , Arab genius , innovative assiduous scientist in the sciences of Arabic especially syntax and morphology .

His great knowledge led him to master syntax and morphology and also led to the diversity and variety of his collections of which rhyme and blank verse , lengthy and brief , and some focus only on one subject .

This variety of classification and constant updating of phonology and syntax books and poetry anthologies was coupled with a development in Ibn Malek's presentation of syntactic and morphological matters in his collections .

It was also coupled with a development in Ibn Malek's syntactic and morphological mentality (thinking) from one collection to the other , sometimes he would contradict them .

Some of the scholars of syntax noticed this phenomenon and drew the readers' attention to it in their explanations to Ibn Malek's collections like "Al Alfeiyah " and "Al Tasheel " .

I tried in this paper which entitled (The Development of Ibn Malek's Syntactic and Morphological Thinking in the chapter of Ale'lal and Ale'bdal) to observe this development in his opinions in the mentioned chapter focusing on the following collections :

The explanation of Alkafeyah Alshafeyah , Al Alfeiyah , Al Tasheel , Ieejas Al Ta'reef)

The nature of this study required it to be in two parts :

The first part briefly dealt with Ibn Malek's life and the time sequence of his collections in which the chapter of Ale'lal and Ale'bdal was mentioned .

The second part of the study was about the development of Ibn Malek's opinion in the issues of Ale'lal and Ale'bdal ,so that I worked hard following the issues of that he had an opinion in one of his collections and another opinion in another one. The other opinion may have differed with the first one or agreed with it with some modification and addition .

That is what I studied , and authenticated considering what was the scholars of morphology and syntax had agreed on .